قراءة في كتاب: نظرية النحو القرآني
للدكتور أحمد مكي الأنصاري

د. محمد حسن عوّاد *

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٩/١/٢٩م تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٩/٥/٢٥م

ملخص

يدرس هذا البحث دراسة ناقدة لكتاب: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري. وينتهي البحث إلى أن هناك نظرية للنحو العربي تعتمد في قواعدها على القرآن أولاً، والحديث النبوي الشريف ثانياً، وكلام العرب من شعر ونثر ثالثاً. وليس من اليسير ولا السهل الاقتصار على القرآن الكريم وحده -كما يقول المؤلف- في إقامة قواعد النحو العربي.

وقد ناقش البحث مناقشة مفصلة ما رمى إليه المؤلف، وكشف عن بعض وجوه الحماسة والاندفاع لدى المؤلف. والأصل أن يبنى البحث العلمي على الهدوء، والتعقل، والنأي عن العاطفة ما أمكن. كما ساق الباحث بعض المحاولات في النحو القرآني سبقت محاولة المؤلف هذه، مما يقطع بأن محاولة المؤلف ليست المحاولة الأولى من جنسها.

وردّ البحث هجوم المؤلف على النحاة ووضع العلاقة بين النحاة والقراء في إطارها الصحيح.

Abstract

This study is a critical study of Dr. Ahmad Makki Al- Ansari's book "The Quranic Syntactic Theory". The study concludes that there is a theory for Arabic syntax that depends on its grammar on the Holy Quran first, Hadith and the language of Arabs (poetry and prose).

It is not easy, as the author says, to rely on the Holy Ouran only in building Arabic syntax.

The research discusses in detail what the author aims and it reveals zeal and rashness in the author's study. On the contrary, any study must be built on moderation, care fullness and voidness of emotions as long as possible to have an objective study.

It is also clear that the researcher has given some attempts in studying the Quranic syntax that preceded this author's study which shows that the author's study is not the first attempt in this domain.

In addition to this, the research criticizes the author's attack on grammarians and it explains the relation between grammarians and the readers of Quran in its right frame work.

تمهيد:

النحاة والقرّاء

ونعرض فيه موقف النحاة من القراءات القرآنية بصورة مختصرة غير مخلّة بالمراد. فالقرآن الكريم هو ذروة الفصاحة والإعجاز والسلامة اللغوية يحتج به في إقامة القواعد الكلية للسان العربي، لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء قديماً وحديثاً بل إن هذا الحكم هو من البداءة العلمية التي لا تحتاج إلى بيان. أمّا القراءات القرآنية فقد صرَّح السيوطي في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" بجواز الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواءٌ أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة في إقامة القواعد الكلية للسان العربي، ما لم تخالف قياساً معروفاً[١]، بل ذهب إلى أبعد من هذا فقال: "ولو خالفته يحتج بها"[٢]، والحق أن كلام السيوطي صحيح ولا يعوّل على بعض ما نسب إلى

* أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها، كليـــة الآداب، الجامعة الأردنيـــة.

** أنجز هذا البحث في فترة إجازة التفرغ العلمي للعام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

بعض النحاة كالفراء والمبرد والمازني والزمخشري من طعن في بعض القراءات القرآنية ووصفها بالضعف أو الوهم أو الغلط أو اللحن أو الشذوذ أو نحو ذلك[٣]، لا يعوّل على ذلك للأسباب الآتية:

السبب الأول: إنَّ هذا الموقف لا يمثل النحاة جميعاً وإنما هو محصور في بعض النحاة.

السبب الثاني: دافع نحاة آخرون عن القراءات القرآنية دفاعاً قوياً كأبي حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، وابن الطيب الفاسي وغيرهم كثير.

يقول أبو حيان في البحر المحيط مهاجماً المازني مدافعاً عن نافع "ولسنا متعبدين بأقوال أهل البصرة"[٤]. ويقول ابن هشام الأنصاري "مرجع القراءة الرواية لا الرأي"[٥]، ومعنى قوله هذا عدم جواز الطعن في القراءة لأن القارئ يروي كما سمع ولا يجتهد. ويقول ابن الطيب الفاسي في شرح الاقتراح رادّاً على تلحين المبرد قراءة عاصم في رواية حفص "وهذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون القراءة المتواترة لحناً"[٦].

ويقول ابن الطيب أيضاً في موضع آخر من شرح الاقتراح "والعجب من ضَعَفَة النحاة كيف يتجرأون على ردِّ القراءة المتواترة المشهورة بمجرد الأمور الأغلبية في الكلم العربية ويستصعبون مخالفة ذلك، ولا يستصعبون ردّ المتواتر من القرآن"[٧].

السبب الثالث: في عدم التعويل على طعن بعض النحاة في بعض القراءات أن هذه الطعون تمثل أحرفاً معدودة. يقول الدكتور شوقي ضيف: ولعلّ في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنّه -أي الفراء- وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو أحرفاً معدودة"[٨].

السبب الرابع: أن التعبير قد خان بعض النحاة حين وصف بعض القراءات باللحن أو الغلط أو الوهم ولو أن المنتقدين قالوا "هذه قراءة تخالف القياس، أو خارجه عن القاعدة أو نحو ذلك من غير اللجوء إلى الطعن والتلحين والغلط والوهم والخطأ"[٩] لكان صواباً. ويقول الدكتور شوقي ضيف "وينبغي أن تعرف أن الفرّاء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراءة من حيث هو، إنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب وقد تمسكوا تمسكاً شديداً بصورة كتابة المصحف، ولم يدلوا برأي يخالفها بوجه من الوجوه... ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو أحرفاً معدودة لم يكن دافعهم في ذلك الطعن أو التنقص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت"[١٠].

ورأي الدكتور شوقي ضيف رأي متزن مقبول يصلح أن يكون فيصلاً في العلاقة بين النحاة والقراء التي غلا بعض المعاصرين في تصويرها وعرضها على أنها معركة بين النحاة والقراء، فهذا الدكتور لبيب السعيد يؤلف كتاباً سماه "دفاعاً عن القراءات القرآنية" وهذا الدكتور أحمد مختار عمر يصور العلاقة بين النحاة والقراء بأنها علاقة عدائية وإن هذه العلاقة تمثل النحاة جميعاً لا فرق بين بصري وكوفي يقول الدكتور أحمد مختار عمر "فقد اتضح لنا بعد طول البحث والاستقصاء أنّ موقف اللغويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، ولا يشذّ فيه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهما عنهم، فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة، وهم جميعاً كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة أو غيرها، هم جميعاً كانوا لا يقبلون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيراً، وهم جميعاً لا يتحرجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها"[١١]. وهذا غلو ظاهر من الدكتور أحمد مختار عمر؛ لأنه يخالف الواقع، فالثابت أن بعض النحاة قد طعن في بعض القراءات. وهذا الموقف لا يصور موقف النحاة جميعا، وإن من النحاة من دافع دفاعاً قوياً عن القراء كابن مالك وأبي حيان وابن هشام الأنصاري وابن

الطيب الفاسي[١٢]، والموقف لا يعدو موقف بعض النحاة من بعض الأحرف المعدودة يقول د. شوقي ضيف "ولعلّ في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه -أي الفراء- وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو أحرفاً معدودة"[١٣].

ويصوِّر الدكتور إبراهيم أنيس العلاقة بين النحاة والقراء بأنها علاقة مرت في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى مرحلة مهادنة بين النحاة والقراء. والمرحلة الثانية مرحلة تخطئة بعض النحاة لبعض القراءات. والمرحلة الثالثة سيطرة النحاة على القراء.

قال الدكتور إبراهيم أنيس: "أمّا موقف النحاة من القراء فكان في أول الأمر موقف مهادنة لا يعرضون للقراءات بخير أو شر ولأنّ من أئمة النحو الأول من كانوا أيضاً أئمة في القراءة القرآنية كالكسائي، ربما أيضاً أبي عمرو بن العلاء، ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النحو، كما توفر آخرون على دراسة القراءات، رأينا النحاة يعمدون إلى بعض القراءات فيجرحونها وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها ... ثم اتسعت الشقة بين النحاة والقراء، وبدأنا نسمح بما يسمى بالقراءات الشاذة التي رغم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القدماء، استطاع النحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها ... وتمكن النحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات، ورأينا ممن ألفوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة"[١٤].

وخير من وصف العلاقة بين النحاة والقراء باتزان وإنصاف ونزّلها منازلها من غير غلو ولا إسراف الدكتورة ملك محمد حسن إسماعيل في رسالة الماجستير غير المنشورة التي أعدتها سنة ٢٠٠٣ بعنوان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، دراسة في المنهج والتحقيق. قالت الدكتورة ملك: "إنّ القراءات القرآنية يحتج بها في إقامة القواعد الكلية للسان العربي سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة -كما تقدم عن السيوطي- وأنّ القراءة الشاذة أصحُّ سنداً وأقوى نقلاً من كلام العرب الذي احتج به النحاة -كما تقدم عن الأستاذ الأفغاني- وأن النحاة لم يهاجموا القراء، ولا القراءات، فليس ثمة تناقض بينهم. وكل ما في الأمر أن بعض النحاة كالفراء والمازني والمبرد والزجاج قد طعن في بعض القراءات وهذا لا يمثل موقف النحاة بعامة. ثم إن العلماء لم يسكتوا عن هذه المواقف بل سارعوا إلى ردّها وإنكارها ومهاجمتها، وبيان أن القراءة سنَّة متبعة. ونستفيد مما سبق أيضاً أنّ الكسائي والفراء -خلافاً للشائع- هما اللذان فتحا باب الطعن في بعض القراءات وسار من بعدهما على نهجهما من مثل المازني والمبرد. وما نقع عليه من مواطن الضعف إن هو إلا أحرف معدودة مكررة ها هنا"[١٥].

النحو القرآني

منذ أن كان النحو وكان النحاة لم نسمع بنحو قرآني أي بنحو مقتصرة قواعده على القرآن وحده، وما سمعناه أن ثمة نحواً عربياً قامت قواعده على ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب من شعر ونثر وأمثال على ما جاء في الحديث النبوي الشريف وفاقاً للمجيزين الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كالسهيلي وابن خروف، وابن مالك، والدماميني وابن الطيب الفاسي والمشتغلين بالنحو من المحدثين الذين أوجبوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وخلافاً للمانعين كأبي الحسن بن الضائع وأبي حيان الأندلسي[١٦].

فالنحو إذن تقوم قواعده على ما ورد في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، وكلام العرب الموثوق به من شعر ونثر وأمثال، وليس ثمة نحو قرآني يستند إلى القرآن وحده حتى كان النصف الثاني من القرن العشرين حيث نقع على كلام للدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" يقول: "ثم إنّ الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلا في بعض الأحيان فقد

أمدّهم بظواهر وأساليب وقفوا منها مشدوهين حائرين، فحكموا على بعضها بما سموه الضرورة الشعرية وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ، ووجوب الوقوف عند سماعه. وقد كانوا في حلّ من هذا لو أنهم اكتفوا بآيات القرآن الكريم وبما صحّ لديهم من رسائل وخطب للفصحاء من العرب وبكتب السيرة التي كانت بين أيديهم، وأخيراً وليس آخراً بما سمعوه هم أنفسهم من فصحاء المتكلمين من العرب الذين كانوا يعيشون بين ظهرانيهم أو يفدون إلى مدنهم في تلك العصور التي سموها بعصور الاحتجاج"[١٧].

ويمضي الدكتور أنيس فيصف علماء العربية بأنهم تناقلوا الشواهد الشعرية جيلاً بعد جيل ونزلوها منزلة مقدّسة وتناولوها بالشرح والتحليل والتفسير[١٨]. "دون أن يخطر ببال أحدهم أنّ الشعر لا يصح أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات، وقد كثر حديثهم عن تلك الضرورة الشعرية التي عدّها وصمة وصموا بها الشعر العربي عن حسن نية منهم ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف أو تصمه بمثل هذه الوصمة. وما كان أغناهم عن مثل هذا لو أنهم بحثوا الشعر وحده وخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يشاؤون ويهملون منها ما يشاؤون. فإذا شاعت في شعرهم ظاهرة من الظواهر، ونسج على منوالها الكثرة الغالبة منهم، عدت حينئذٍ من خصائص الأسلوب الشعري"[١٩]. والنص الذي ساقه الدكتور إبراهيم أنيس يثير قضايا عدّة. القضية الأولى: إن كلامه تضمن ما يمكن أن يعدّ بدايات لنظرية النحو القرآني، يدل على ذلك قوله "ولو أنهم اكتفوا بآيات القرآن". القضية الثانية: إنه يستبعد الشعر ويعده طرازاً خاصاً من الكلام لا يجوز أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات كما يقول، وأن ثمة أسلوباً خاصاً هو الأسلوب الشعري. وهذه القضية خطرة فيما أعتقد- لأن الشعر إذا استبعد من إقامة القواعد الكلية عليه بحجة أنه أسلوب من التعبير خاص، فالقرآن أيضاً نمط خاص؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وثمة أسلوب قرآني خاص. وكذا الحديث النبوي الشريف الذي يعدّ أفصح كلام بعد كتاب الله تعالى فهو نمط خاص يمثل الخطاب النبوي والبلاغة النبوية. فإذا سايرنا الدكتور إبراهيم أنيس في ترك الاحتجاج بالشعر لخصوصيته فإننا نجد أنفسنا مضطرين قياساً على حكم الدكتور أنيس مستبعدين الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأنه أسلوب قرآني خاص لا يشبهه أسلوب، ونستبعد أيضاً الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف؛ لأنه أسلوب خاص في التعبير أيضاً ونستبعد الاحتجاج برسائل الفصحاء وخطب الخطباء وكتب السيرة التي أجاز الدكتور أنيس الاحتجاج بها؛ لأنها أيضاً أساليب خاصة في التعبير فإذا عولنا على الخصوصية هذه وجعلناها سداً أمام إقامة القواعد لم نجد في نهاية المطاف ما نقيم قواعدنا الكلية عليه، ولذلك لا أتردد في الحكم على صحة النهج الذي أخذ به النحاة المتقدمون. القضية الثالثة: التي تستنبط من كلام الدكتور أنيس أنه وافق النحاة في الاحتجاج بالقرآن وبرسائل الفصحاء وخطبهم؛ لأن النحاة أخذوا بهذا وخالفهم في الشعر وحده كما تقدم. القضية الرابعة: أن الدكتور أنيس يعدّ الضرورة الشعرية وصمة وصم بها النحاة الشعر العربي. علماً بأن ابن فارس عدّ الضرورة الشعرية من قبيل الخطأ في الكلام[٢٠] مع أن الضرائر الشعرية سماعية لا قياسية، وأن العربي لا يقع في الضرورة وإنما صارت ضرورة بعد قيام قواعد النحو العربي ومخالفة الضرائر لبعض هذه القواعد، وأنا أرى أن المخالفة ليست وقفاً على الشعر بل تشمل النثر أيضاً ففي الوقت الذي نقرأ في الشعر العربي[٢١]:

أن تقرآن على أسماء ويحكما
مني السلام وألا تشعرا أحـــدا

تقع على قراءة قرآنية برفع يتم في قوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[٢٣٣: البقرة][٢٢]، وفي الوقت الذي نقع فيه على نصب تسمع في المثل "تسمع

بالمعيدي خير من أن تراه"[٢٣]، نقع على قول طرفه[٢٤]:

إلا بهذا الزاجري احضرَ الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ونقع على كلام للدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" يقضي بالاقتصار على القرآن في إقامة القواعد الكلية للسان العربي يقول الدكتور تمام حسان: "وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيها دراسة لمرحلة معينة"[٢٥]، ونقع على كتاب عنوانه: "نحو القرآن" للدكتور أحمد عبد الستار الجواري. وينادي الباحث في هذا الكتاب بأن يكون القرآن الكريم "وتراكيبه وأساليبه هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة التراكيب العربية والأساليب العربية"[٢٦]، ويقول في موضع ثانٍ "إنّ دراسة النحو القرآني قمينة أن تقيم قواعد النحو على أصولها التاريخية الصحيحة، وتبنيها على أسسها الفنية السليمة"[٢٧].

ويقول في موضع ثالث: "وبعد، فقد كان خليقاً بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ويستندون إليه في وضع النحو؛ لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرّأ من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر، وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصد"[٢٨]. ويهاجم الدكتور الجواري النحاة المتقدمين بشدّة فيقول إنهم: "قد اشتطت بهم السبل وعميت عليهم المسالك فتنكبوا سبل القصد واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله، أو آثروا جانب المنطق فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور يحكمونها فيه ويحسبون أن ذلك هو الصواب، وما هو إلا مجانبة الصواب، ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية، وركنوا إلى التأويل والتخريج حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها. ولو أنهم سلموا للقرآن من حيث تاريخ نزوله على الأقل بما سلّموا للمروي من كلام العرب في العصور التي يستشهد بالمروي عنها لما سقطوا في مثل تلك المزالق ولما وقعوا في تلك الأخطاء"[٢٩]. ويقول في موضع ثانٍ: "فلقد فرّطوا في جانب المادة القرآنية تفريطاً أدّى بالنحو إلى إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة"[٣٠].

ويقول في موضع ثالث: "ومن أشنع سقطات النحاة أنهم كانوا مهازيل في الرواية، فإن في كتب النحو كثيراً من القواعد قامت على شواهد لا يعلم قائلها"[٣١]، ويستثني الدكتور الجواري بعض النحاة المتقدمين ومنهم ابن هشام الأنصاري الذين يراهم الدكتور الجواري "على جانب من هذه العناية بنحو القرآن، واهتمام باستنباط القواعد من تراكيبه وأساليبه. ولعلّ ابن هشام هو الذي كان أشدّهم بها عناية وأكثرهم بها حفاوة، وكانت آثار ذلك بينة في استقامة فكره واستقلال رأيه ووضوح شخصيته"[٣٢].

ويفهم من كلام الدكتور الجواري أن النحاة قد طرحوا القرآن جانباً وأقاموا قواعدهم على كلام العرب من شعر ونثر وأمثال أو هذا ما يقضيه ظاهر كلامه والواقع ينفي هذا الزعم فكتب النحاة المتقدمين غنية بالآيات القرآنية، والشعر والنثر والأمثال والأحاديث النبوية، لأنّ غاية النحاة إقامة قواعد كلية للسان العربي، واللسان العربي يمثله القرآن والحديث النبوي وكلام العرب، فلا يصح الاقتصار على القرآن وحده؛ لأن ثمة ظواهر لغوية موجودة في كلام العرب غير موجودة في القرآن الكريم من مثل يا أداة النداء فالقرآن الكريم لم يستعمل غيرها في حين ورد في كلام العرب هيا، وأيا، وأي، والهمزة... إلخ، أمّا إذا كان مراد الباحث أنه يختلف مع النحاة في تفسيراتهم وتوجيهاتهم فهذه مسألة أخرى مبناها على خلاف في

الاجتهاد لا على إقامة القواعد على كلام العرب. ووقع الباحث في التناقض فبعد أن صرّح من قبلُ بأن النحاة "اعتمدوا في وضع القواعد على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله"[٣٣]، نراه يقول في موضعٍ ثانٍ: "فقد كان خليقاً بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهمّ ما يقيمون عليه تلك القواعد"[٣٤]، فتأمل قوله: أهمّ ... وتأمل قوله من قبل: اعتمدوا في وضع القواعد على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله". والحق أن النحاة قد عدّوا القرآن أهم ما يقيمون عليه قواعدهم لكنهم لم يقتصروا عليه، ولم يعتمدوا في بناء قواعدهم على كلام العرب وحده وهجوم الباحث على النحاة واتهامهم بالتعسف والشطط والغلو، وأنهم مهازيل في الرواية، وأنهم فرّطوا في جانب المادة القرآنية، لا أصل له من الصحة والسداد، ولا يليق هذا الهجوم بالنحاة ولا يليق بالباحث، لأنه كلام أقرب إلى الشعر ولغة الوجدان فالنحاة لم يفرطوا بالمادة القرآنية ولم يفرّطوا بكلام العرب، ولم يعتسفوا الطريق ولم يتنكبوها، يدلُّ على ذلك عملهم في كتبهم، ويدلُّ على ذلك أن الباحث نفسه استثنى بعض النحاة وذكر منهم ابن هشام الذي أعلى الباحث من شأنه، ونسي الباحث أن ابن هشام في كتبه قد عنى بالقرآن وبكلام العرب؛ لأنَّ غايته هي غاية النحاة وهي إقامة قواعد كلية للسان العربي التي يمثلها القرآن وكلام العرب لا القرآن وحده. أما أن النحاة كانوا مهازيل -كما يرى الباحث- لأنهم اعتمدوا شواهد شعرية لا يعلم قائلها، فالجواب عن هذه المسألة بسطه ابن الطيب الفاسي "في شرح الاقتراح" وبيّن أن جميع الشواهد الشعرية، كانت معروفة القائلين عند سيبويه، وأن سيبويه لم ينسب أيا منها، ولما جاء الجرمي قام بنسبة الشواهد فتعذر عليه بعضها وهو ما أطلق عليه من الخمسين التي لم يعرف لها قائل وقد بحث الدكتور رمضان عبد التواب مسألة الشواهد الخمسين ورآها غيـر صحيحـة وأن الشواهد تزيـد على الخمسيـن بكثير[٣٥].

قال ابن الطيب: "وهذا الإلزام غير لازم؛ لأنّ الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطروء الجهالة بقائله بعد ذلك لقصور الهمم لا يضرُّ ثبوت ما ثبت به حال معرفته. فسيبويه ما استدلّ إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجته على مخالفيه بتلك الشواهد إلا وهي معروفة القائلين لديهم مشهورة فيما بينهم، ثم بعد انقراض ذلك العصر، وقصور الهمم طرأت الجهالة بمن قال تلك الخمسين شاهداً فلا ينقض البنيان بعد ثبوته واستقامته"[٣٦]. ويقول الدكتور أحمد مختار عمر: "وأما الأبيات المنسوبة في الكتاب إلى قائليها، فالنسبة حادثة بعده اعتنى بنسبها الجرمي. قال الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً. فأمّا الألف فعرفت قائليها فأثبتها. وأمّا خمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[٣٧].

وأمّا هجوم الدكتور الجواري على منهج النحاة المنطقي، المنهج الذي قضى بخروج بعض الآي على نحو العربية وركونهم إلى التأويل[٣٨]، فمردود من جهتين:

الجهة الأولى: أن الهجوم على المنهج هو هجوم على المنهج وكفى؛ لأن اعتماد المنهج المنطقي لا يعني طرح المادة القرآنية أو إغفالها أو إهمالها، وللباحث أن يختار المنهج الذي يلائمه في دراسة النحو العربي، غير أن المنهج شيء، واطّراح المادة القرآنية شيء آخر.

الجهة الثانية: اقتضى منهج المتقدمين خروج بعض الآي على قواعدهم، وهذا صحيح لا من حيث هو تصديق لمقولة الباحث بأنّ النحاة قد طرحوا المادة القرآنية، وإنما هو صحيح؛ لأن النحاة قد هدروا أيضاً جانباً من كلام العرب من شعر ونثر وأمثال؛ لأنها لا تمثل الكثير الغالب، ولا تساير فلسفتهم النحوية التي أقاموا عليها قواعدهم كما تظهر ذلك كتب أصول النحو من مثل الخصائص، لابن جني، ولمع الأدلة لابن

الأنباري، وثمار الصناعة للدينوري، والاقتراح للسيوطي وغيرها. والدليل على ذلك أنهم قرروا أن لكلِّ فعل فاعلاً واحداً وهو ما يشهد عليه القرآن كله باستثناء آيتين هما ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[٣: الأنبياء]، ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾[٧١: المائدة]، فالآيتان ورد فيهما فاعلان للفعل وباقي الشواهد القرآنية ورد فيها فاعل للفعل الواحد. وهذا كله قرآن، أي إن الموازنة جارية في القرآن نفسه وليس بين القرآن وكلام العرب. والعقل يقضي بإقامة القاعدة على الأغلب، والأشيع والأفشى، وهو ما قرره النحاة. وإذا صححنا كل شيء أي أخذنا بكل شيء فلا مسوّغ لوجود قواعد أساساً. وإخراج بعض الآي لا يعني أن ذلك خطأ، وإنما يعني خروجاً عن القاعدة. هذا ما قدّمه الدكتور الجواري في الجانب النظري من كتابه، ثم يقوم الشطر الأكبر من كتابه على جانب تطبيقي يسوق فيه الباحث طائفة من مسائل العربية، ومع أنك تراه فرحاً مسروراً لاختياره بعض الآراء، لكنّ هذا الآراء لا تخرج عن مقولات النحاة، وإنما تختلف فيما بينها من جهة الشيوع والشهرة ولا علاقة لها بطرح المادة القرآنية من قبل النحاة.

ويقول الدكتور الجواري: "ولقد سلكت في هذا البحث طريقاً أجدني في حاجة لإيضاح الدافع إلى سلوكه، فقد عمدت إلى النصوص مجرّدة من الشرح والتأويل والتوجيه، وتعمدتُ أن أغفل تعليقات المفسرين والمعربين وما قدروا من محذوف تخيلوه أو متقدم في الذكر تصوروه، أو عامل كان في نظرهم لا بدّ من وجوده، إلى غير ذلك مما يدفعهم إليه استمساكهم بقواعد النحو كما تصورها النحاة ودرجوا عليها"[٣٩].

ومع احترامي لرأي الباحث فلا أرى مسوِّغاً لإغفاله تعليقات المفسرين والمعربين لأسباب عدّة منها: إن الوقوف على آراء المتقدمين يظهر أنّ ما توصل إليه الباحث قد قال به النحاة وسواء أكانت الآراء التي قبلها الباحث أم التي رفضها فإنها جميعاً قد قال بها النحاة، فضلاً عن أن القضية المركزية هي طرح المادة القرآنية في إقامة القواعد الكلية عند النحاة المتقدمين، والثابت أن النحاة لم يغفلوا أبداً المادة القرآنية بل جعلوها على رأس ما يحتج به مما يدّل على ذلك أنك حيثما توجهت في المسائل التي ساقها الباحث وجدت لها أصلاً عند النحاة. وأقول بعد أن سقت موقف الباحث من النحاة وهجومه عليهم ووصفهم بالمهازيل أقول: هل الباحث أكثر حماسة وحباً للقرآن منهم؟! هذا أمر لا نقطع به لأنّه في علم الله، غير أن الثابت أن علماءنا المتقدمين قد أخلصوا في أعمالهم ونزلوا كتاب الله منزلته من الاحترام والتقديس والإجلال. ونسوق الآن مثالاً واحداً من أمثلة الباحث لنقف على شيء واحد وهو أن ما يقوله الباحث قد قال به النحاة من قبل فلا مسوغ لسباب المتقدمين أو شتمهم أو الانتقاص من قدرهم وجليل أعمالهم. يقول الباحث: "وقد زعموا أن اسم الفاعل لا يعمل إذا دلّ على المضي وإنما يضاف إلى المعمول، ولكن الاستعمال القرآني ورد بخلاف ذلك قال تعالى في سورة الكهف: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[١٨: الكهف]، وهم يوجهونها على أنها حكاية حال ماضية؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعملُ إذا كان في معنى المضي. ومما ينقض قولهم هذا ما ورد في سورة الأنعام: ﴿**إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾[٩٥-٩٦: الأنعام]، فأنت ترى أنه عطف بالنصف على المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه؛ لأنّه في زعمهم بمعنى المضي بدليل قراءة من قرأ: "وجعل الليل سكناً"[٤٠]. وجواب هذه المسألة أنّ الباحث رأى المسألة بعين واحدة فهو يريد أن يقول إن اسم الفاعل المضاف يمكن أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، وأن قول النحاة بأن اسم الفاعل المنون يفيد الحال والاستقبال زعمٌ منهم. والحقيقة خلاف ذلك. بيان ذلك أن النحاة قرروا أن اسم الفاعل المنون إذا كان معتمداً بنفي أو استفهام أو وقع خبراً أو صفة لموصوف

محذوف فإنه يفيد الحال والاستقبال وإذا كان مضافاً فإنه يفيد المضي، غير أن الكسائي وهشاماً وابن مضاء أجازوا في الآية ذكرها الباحث ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾ أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي، كما أن سيبويه قد تنبه إلى أن هناك حالات ورد فيها اسم الفاعل مضافاً على إرادة الحال والاستقبال من مثل ﴿**هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ**﴾[٩٥: المائدة][٤١]، ومن مثل ﴿**ثَانِيَ عِطْفِهِ**﴾[٩: الحج][٤٢] ومن مثل "يا ربّ غابطنا"[٤٣]، ولجأ في تأويل هذه الشواهد على تقدير التنوين ثم أفاض العلماء في هذه المسألة وأكثروا فيها القول فمن قائل يقول إن الإضافة هي الأصل، ومن قائل يقول إن التنوين هو الأصل، ومن قائل يقول إنهما أصلان. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في صدر تحقيقنا لـــ"رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة" للعبادي[٤٤]، فارجع إليه إن شئت. والمهم في هذا كلّه ليس الخلاف النحوي ولا التأويل النحوي، وإنما هو حضور القرآن عند النحاة وعدم إغفالهم لمادته في إقامة القواعد الكلية ومن جهة ثانية لماذا التفت الباحث إلى بعض الآي التي ورد فيها اسم الفاعل مضافاً على إرادة الحال ولم يلتفت إلى مثل ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[٣٠: البقرة]، ومثل ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ**﴾[٢٣-٢٤: الكهف]، وغيرهما كثير.

ومن الذين اتجهوا نحو النحو القرآني جميل أحمد ظفر في كتابه "النحو القرآني قواعد وشواهد" وقد صدر عام ١٩٨٨، أي بعد ظهور كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري. ولولا أن البحث معقود بالدرجة الأولى لكتاب الأنصاري لوقفنا عند كتاب جميل ظفر وقفة متأنية.

نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري

هذا كتاب ألّفه الدكتور أحمد مكي الأنصاري صدر عن دار القبلة للثقافة الإسلامية عام ١٤٠٥هـ وقد جعله المؤلف في مقدّمة ومدخل وثلاثة فصول وتعقيب وخاتمة. ويسبق المدخل أقوال أعجبت المؤلف منها "بحث صغير في وريقات معدودات يعالج فكرة جديدة خير من موسوعات في مجلدات لا تحمل فكراً جديداً على الإطلاق"[٤٥]. ومراد المؤلف من وراء إيراده هذا القول إثبات أن بحثه جديد، ويعضد ما أقول أنه صرّح في تضاعيف بحثه أن بحثه مبتكر يقول: "إنّ الابتكار في أبسط معانيه هو الإتيان بشيء جديد لم يكن مألوفاً من قبل"[٤٦]، ولسنا نخالف الباحث في أن وريقات تحمل فكراً جديداً خير من موسوعات، ونرحب بكل عمل مبتكر غير أن الواقع يقول: الباحث مسبوق إلى هذه الفكرة فقد سبقه الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان، الدكتور الجواري كما بينا من قبل، والمؤلف يقر في تضاعيف بحثه أنّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد ساق كلاماً يشبه ما يقول الباحث في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" يقول الباحث "من كلِّ ما سبق ترى أن الفكرة العامة واحدة متحدة بيني وبين الشيخ عضيمة، وهي عدم الارتياح إلى مواقف بعض النحاة من القراءات وهو عالم جليل من طبقة المحافظين فلا يتهم في دين أو خلق، كما أنه متخصص مثلي في الدراسات النحوية فلا توجه إليه تهمة التعصب ضد النحو والنحويين ولهذا أسهبت في الاقتباس من كلامه"[٤٧]. ونلحظ هنا عدم الدقة في كلام الباحث فالشيخ عظيمة يدافع عن القراءات القرآنية ويرد الطعون التي وجهت إليها كما فعل من قبل سلف له من مثل أبي حيان الأندلسي، ومن قبله ابن مالك، ومن بعدهما ابن هشام الأنصاري، وابن الطيب الفاسي، وغيرهم كثير[٤٨]. لكن الشيخ لم يطالب بنحو قرآني كما يطالب المؤلف ولم ينكر على النحاة قواعدهم إلا بالقدر الذي كان فيه استقراء النحاة ناقصاً وهذا شيء مغاير لنظرية النحو القرآني كما سنرى ذلك مفصلاً فيما بعد.

ويخلط الباحث مرّة أخرى حين يعلن في تضاعيف بحثه أن أول من نادى بهذه النظرية هو

الفرّاء يقول الباحث: "وأول ما نادى بهذه النظرية -فيما أعلم- هو أبو زكريا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ). وكان لزاماً عليه أن يدافع عن كتاب الله في زمن كثرت فيه النحل والفتن والأهواء... واشتدت فيه العصبية... واشتطت في طعنها على القرآن الكريم إلى درجة خرجت فيها عن حدود المعقول"(٤٩).

وهذا كلام نتاج العاطفة والحماسة وليس نتاج البحث العلمي الهادئ العميق وما أكثر ما يصدر عن الباحث من عبارات -سنقف على بعضها فيما بعد- تصوّر موقف النحاة من القراء بأنه معركة حامية الوطيس، إنها معركة بين من يدافعون عن القرآن ويقدسونه وبين من يطعنون فيه وفي قراءاته، يقول الباحث: "كما أُطَمْئِنُ زملاءنا المتخصصين في النحو بالذات ... أولئك الذين تعاطفوا بحسن نية مع بعض النحويين الطاعنين في القرآن الكريم، ونسوا أنهم بهذا الصنيع يفرطون في كتاب الله ... ويقفون في الجانب الذي يطعن في الصميم ويعتزون بالنحو والنحويين أكثر من اعتزازهم بالقرآن"(٥٠). ويقول في موضعٍ آخر: "لا شك أنّ القرآن أحق بالتقدير والتقديس؛ لأن القرآن من عند الله، والنحو من صنع البشر، وفرق كبير بين كلام الخالق وكلام المخلوق"(٥١).

ويقول في موضع ثالث "كما كان لزاماً على كل مسلم صادق الإيمان غيور على كتاب الله أن يرفض الطعن في القرآن الكريم متمثلاً في قراءاته المحكمة"(٥٢). وثمة كلام كثير للباحث نسوق بعضه فيما بعد ما اقتضت الحاجة. وواضح أن الباحث يصوّر معركة بين فريقين فريق النحاة وفريق القراء، والفريق الأول طاعن في القرآن الكريم وقراءاته والفريق الثاني قوله قول وحكمة حكم. والواقع أن هذا غلو وإسراف وشطط وجموح في العاطفة يجب أن ينأى عنها الباحث والبحث العلمي. فالنحاة يقدسون القرآن الكريم ويجلونه كما يقدسه الباحث ويجلّه بل ربما كانوا أكثر حرصاً عليه منه. وأن من النحاة من رد بعض الطعون في بعض الأحرف كابن مالك وأبي حيان والسيوطي، وابن هشام، وابن الطيب والدماميني وغيرهم. والمسألة ليست معركة أبداً ولا هو موقف عام يمثل النحاة جميعا بل هو موقف بعض النحاة كالفراء والمبرد والمازني والزجاج والزمخشري في بعض القراءات ولم تكن غايتهم الطعن في القرآن وما أحسن ما قاله الدكتور شوقي ضيف في هذه المسألة "وينبغي أن تعرف أنّ الفرّاء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراءة من حيث هو، إنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب، وقد تمسكوا تمسكاً شديداً بصورة كتابة المصحف، ولم يدلوا برأي يخالفها بوجهٍ من الوجوه... ولعلَّ في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات لا تعدو أحرفاً معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن ولا النقص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت"(٥٣). ويقول الدكتور أحمد مختار عمر "وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو رديء أو وهم، أو غلط، وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أنها أقل فصاحة فلا تبنى عليها قاعدة دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة"(٥٤).

وتقول الدكتورة ملك محمد حسن إسماعيل "هلا قال المنتقدون من النحاة: هذه قراءة تخالف القياس أو خارجة عن القاعدة؟ أو نحو ذلك من غير اللجوء إلى الطعن والتلحين والغلط والوهم والخطأ"(٥٥). هذا كلام لهؤلاء الباحثين الثلاثة كلام علمي موزون يحصر القضية في طعن بعض النحاة في بعض القراءات؛ لأنها خالفت القاعدة، وكلّ ما في الأمر أن التعبير خانهم فلو قالوا هذه القراءة مخالفة للقاعدة أو للقياس فذلك أولى. إذن ليست هناك معركة بين النحاة والقراء، وليست المعركة بين من يقدسون القرآن وبين من يخذلونه، وليست القضية كما تصورها الدكتور الأنصاري بأن النحاة جميعاً "يؤلفون فريقا يقابله فريق

القراء في جانب آخر"[٥٦]. هذا نفخ في مسألة صغيرة لتصبح من بعد بحراً لا ساحل له، وغلو وشطط والدليل على ذلك أن الباحث يقع في التناقض فبعد أن أعلن أن النحاة فريق يقابله فريق القراء، يعلن في موضع آخر أن النحاة فريقان إزاء القراء "فريق سلَّم بكلِّ ما جاء في القرآن الكريم بقراءاته المتعددة المتواترة وغير المتواترة... كما أنّ بعضهم سلّم كذلك بالقراءات الشاذة واعتمدها في الاستشهاد ودافع عنها بالاحتجاج لها وتوثيقها من لغات العرب الفصحاء. وفريق آخر عارض بعض القراءات على اختلاف درجاتها ولم يفرّق بين المتواترة والأحادية أو الشاذة من باب أولى لأن المبدأ عنده هو الدفاع عن القاعدة النحوية حين تصطدم بقراءة من القراءات أيّا كانت هذه القراءة"[٥٧]. ويمضي الباحث في عاطفته وغلوائه من غير أناة ولا تريث فيقول: "لا شك أنه من واجب كل مسلم أن يدافع عن كتابه المقدس دفاع المستميت فلا يتخاذل أو يتكاسل أمام الهجمات التي تأتي من هنا أو هناك ... من أجل هذا كلِّه وقفنا للدفاع عن القرآن وأخرجنا من البحوث المتعددة دفاعاً عن كتاب الله المجيد"[٥٨]، ويقول في موضع آخر "أي الأمرين أولى بالتعصب النحو أم القرآن .. لا شك أن القرآن الكريم أحق بالتقدير والتقديس؛ لأن القرآن من عند الله، والنحو من صنع البشر وفرق كبير بين كلام الخالق وكلام المخلوق"[٥٩].

ولا أدري بم أصف كلام الباحث وحسبي أن أقول إنّه اندفاع وحماسة وعاطفة ونأي عن التحقيق العلمي وتناول المسال تناولاً هادئاً عميقاً قائما على التقصي والنظر الحريص المتغلغل، ولا مسوغ للتلفع بعباءة القرآن واتهام الآخرين بالطعن في القرآن، وهل خدم الباحث كتاب الله بأكثر مما خدمه الزمخشري، والمبرد، والفراء، والزجّاج، والمازني؟ ثم ماذا أقول في قوله: "إن النحو من صنع البشر والقرآن من عند الله؟ لا يرتاب أحد في أن القرآن من عند الله، وأن النحو من صنع البشر، لكن نضيف أن نظرية النحو القرآني التي ينادي بها المؤلف من صنع البشر؛ لأننا لم نسمع بها من قبل إلا من الباحث وآخرين سبقوه كالدكتور الجواري بخاصة والدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان بعامة. أما ما ذكره الباحث من قبل بأن الفراء أول من نادى بهذه النظرية فهذا وهم؛ لأن الفراء أقام نحوه على ما جاء في كتاب الله وعلى ما جاء في كلام العرب ولم يثر عجاجة الحماسة التي أثارها الباحث فضلاً عن حقيقة علمية غابت عن الباحث هي أن الفراء أول من طعن في بعض القراءات هو والكسائي مع أن هذا الأخير من القراء، يقول الدكتور شوقي ضيف: "وهو وأستاذه -يعني الفراء والكسائي- فتحا للبصريين التالين تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج"[٦٠]. والباحث يقوم ويقعد في بحثه لا يعرف التوازن ولا القصد ولا الاعتدال فبعد أن جعل النحاة فريقاً يقابل فريق القراء، وبعد أن جعل نظريته دفاعاً عن القرآن الكريم وخدمته، وبعد أن حث كل مسلم غيور على الوقوف ضد الهجمات الموجهة إلى القرآن... إلخ، هذه العبارات المكرورة نراه يتراجع إلى حد ظاهر فيعلن أن هؤلاء النحاة الذين سبق أن وصفهم بما يشبه الكفر -علماء أجلاء- يقول: "وقد هالني هذا الموقف من بعض علمائنا الأجلاء الذين نعتز بهم ونجلهم ونقدرهم غاية التقدير ... ولهذا رأيت من واجبي أن أدافع عن هؤلاء العلماء دفاعا مجيداً أيضاً كما دافعت عن كتاب الله والحمد لله ... ولم يخالجني شك أو ارتياب في سلامة عقيدتهم"[٦١]. ويتراجع أيضاً عن جموح عبارته ورمي التهم ويعلن أن موقف النحاة من القراءات أو بعض النحاة من بعض القراءات ليس راجعاً إلى سوء النية بل هو راجع إلى العصبية المذهبية يقول الباحث: "ولا ننسى أن العصبية المذهبية آنذاك كانت على أشدها... فانساقوا وراءها يؤيدون كل ما يؤيدها، ويعارضون كل ما يعارضها. ومن هنا جاءت المعارضة لبعض الآيات المحكمة بحسن نية منهم ودون قصد إلى الإساءة"[٦٢].

وهذا تحسن في موقف الباحث نسبي وإن كنا لا نرتضيه أيضاً؛ لأن العصبية غير واردة في موقف بعض النحاة من القراءات وإنما هي أنظار قائمة على مراعاة الكثير الغالب واستبعاد الشاذ أو القليل النادر. فالنحاة لهم منهج واضح صحيح أن الاستقراء لم يكن تاماً لكن لا يجوز المساس بعقيدتهم أو نزاهة أهدافهم أو إخلاصهم. إن الحديث عن العصبية المذهبية يمكن أن يتحدث عنه عند الحديث عن أهل البصرة والكوفة لا عند الحديث عن موقف النحاة من القرآن وقراءاته. ثم يخبط الباحث من بعد خبط عشواء فيناقض نفسه مناقضة عجيبة غريبة حيث يترحم على النحاة ويدعو لهم فيقــول: "فالعصبية المذهبية- في نظري- هي المسؤولة عن كل ما حدث .. وأن النحاة الأوائل .. ﷺ وأرضاهم جميعاً- كانوا فوق مستوى الشبهات ذلك هو السبب الأساسي في نظري... وهو فيما أرى سبباً ينقذ علماءنا الأجلاء من هذا الموقف الشائك ويبرئهم من مغبة التهمة بالشك والارتياب أو الزندقة والإلحاد أو ما أشبه ذلك من التهم الجائرة التي لا تليق بأحد من المسلمين بله العلماء الأجلاء"[٦٣]. والواقع أن النحاة ليسوا بزنادقة ولا ملحدين ولا بأصحاب هوى، وإنما هم مقعدون لنحو اسمه النحو العربي استنبطوا قواعده من القرآن وكلام العرب، واجتهدوا في كل ما قدموه، وأخلصوا في علمهم، فإن كان في عملهم نقص في الاستقراء أو سهو هنا وهناك فذلك من طبيعة البشر ولا حاجة إلى الإيغال في تنزيل المسائل في غير منازلها وأثقالها بالغلو والشطط، والاندفاع والأحكام المطلقة من غير قيد، والتكرار والتناقض... الخ هذه الصفات التي يتسم بها عمل الدكتور الأنصاري. ويبدو أن الدكتور أنصاري قد أحس بأن نظريته قلقة غير واضحة في ذهنه، وليس لها سند فبدا عليه الوهن والضعف حين أعلن تحت عنوان نداء ورجاء "على أن الشيء الوحيد الذي ينغص علي هذه اللذة بعض التنغيص أنني أجد بعض الأصدقاء الفضلاء... يعارضــون هذه الآراء... ولا يهضمونها حق الهضم.

وبالتالي لا يتعاطفون معها لسبب أو لآخر"[٦٤]، أحسّ الباحث بأن نظريته نظرية ضعيفة قلقة، وأن قواعد النحو هي قواعد للسان العربي كله متمثلا في القرآن وكلام العرب، لذلك كان أصدقاؤه أكثر اتزاناً وهدوءاً منه وأشد حذراً فلم يقعوا فيما وقع فيه من المزالق ورمي العلماء الأجلاء بالتهم.

ثم يضعف الباحث ضعفاً ظاهراً فيقول: "وأما الرجاء فإنه موجه إلى إخواننا العلماء... وأصدقائنا الفضلاء... في أنحاء العالم ... في الشرق وفي الغرب على السواء .. ويتلخص هذا الرجاء في أن ينقدوا هذه النظرية نقداً هادفاً بناء -شريطة أن يكون هادئاً لا يثير أعصابي المرهفة المرهقة، لأنني حساس بطبيعتي، وزادتني الشيخوخة ضِغثاً على إبالة- أريد الهدوء فقط دون المساس بحقهم في إبداء الرأي الصريح الواضح من الاحتفاظ بحقهم الكامل في حرية النقد"[٦٥].

إذا كان الباحث حساساً مرهفاً مرهقاً وينبغي من العلماء أن يترفقوا في نقدهم فلماذا لم يترفق في نقد النحاة المتقدمين؟ ولماذا وصمهم بأقبح الصفات ونسبهم حيناً إلى ما يشبه الكفر. وقد تعلمنا منذ الصغر "إذا كان بيتك من زجاج فلا ترجم الناس بالحجارة".

ويفتقر الباحث إلى الدقة والإحكام ويخلط بين المسائل خلطاً ظاهراً حين يزعم أن نظريته معروفة منذ مئات السنين مع أنه سبق أن أعلن أنه مبتكر لها. يقول: "أبادر فأقول إنني لست أول من دعا إلى هذه النظرية، فقد سبقني إليها علماء أجلاء منذ مئات السنين فهي قديمة قدم المدافعين عن كتاب الله ضد الطاعنين في القرآن الكريم متمثلاً في قراءاته المتواترة الموثوق بها كل الثقة"[٦٦].

ويسوق من هؤلاء العلماء "الفراء، وابن تيمية، والفخر الرازي، وأبا حيان، وأبا عمرو الداني، وابن حزم، والقشيري، والحريري، وابن المنير، والدماميني، وابن الجزري والسيوطي وغيرهم من جلة العلماء في

غابر الأزمان"[٦٧].

وأقول رداً على كلام الباحث إن هؤلاء العلماء لم يقدموا نظرية للنحو القرآني، بل آمنوا بالنحو كما قدمه النحاة، والدليل على ذلك بعض النحاة الذين أوردهم الباحث من مثل أبي حيان، والدماميني، والسيوطي، فهؤلاء نحاة يؤمنون بالقرآن ويؤمنون بكلام العرب في إقامة القواعد الكلية للسان العربي. ونقطة اللبس التي أوقعت الباحث في الخلط أن هؤلاء العلماء ردّوا الطعون الصادرة من بعض النحاة ولم يقولوا بنظرية النحو القرآني كما بسطها الباحث. إن هذه النظرية جديدة نجد بذورها عند الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان، وأول من أفرد لها كتاباً هو الدكتور الجواري وكتابه هو "نحو القرآن" وهو كتاب ناقشناه فيما مضى، وعلى ما فيه من ثغرات لكنه أكثر اتزاناً وضبطاً وإحكاماً من كتاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري. وأراني أطلت في الحديث عن كلمة سبقت المدخل وامتد الحديث إلى بعض ما جاء في المدخل وفي الفصل الأول، والذي حدا بي إلى ذلك هو الباحث نفسه لأنه يكرر العبارة في غير موضع، ويسوق الفكرة ههنا وثم فلا بد من مجاراته وملاحقته لتقديم صورة واضحة عن فكرته "نظرية النحو القرآني".

المدخل:

تحت هذا العنوان عالج الباحث عِدّة قضايا منها موضوع البحث وهو النحو القرآني أو نظرية النحو القرآني، وقد قسّم كتابه إلى ثلاثة فصول وتعقيب وخاتمة.

ففي الفصل الأول عرض لنشأة النظرية وتصورها، وفي الفصل الثاني عرض لبّ النظرية ومقوماتها الأساسية، أما الفصل الثالث فعقده لنماذج تطبيقية وأعلن الباحث في المدخل أن منهجه جمع بين مناهج الاستقراء والتحليل والاستنتاج بعد التأمل الطويل[٦٨].

ويعلن الباحث ويلحُّ في الإعلان مراراً وتكراراً أنّ النص القرآني أوثق نص في الوجود، وأساس كل تقعيد[٦٩]، كما يحرص الباحث على تعديل بعض القواعد النحوية تعديلاً قائما على التمسك بالقرآن الكريم[٧٠]، ويرى الباحث أن النحاة جميعاً سواء وهم فريق واحد يقابله فريق القراء[٧١]، ثم يناقض نفسه في موضع آخر ويعلن أن النحاة فريقان فريق "سلّم بكل ما جاء في القرآن بقراءاته المتعددة .. المتواترة وغير المتواترة ... كما أن بعضهم سلم كذلك بالقراءات الشاذة... واعتمدها في الاستشهاد... ودافع عنها بالاحتجاج لها وتوثيقها من لغات العرب الفصحاء. وفريق آخر بعض القراءات على اختلاف درجاتها ... ولم يفرق بين المتواترة أو الأحادية أو الشاذة من باب أولى ... لأن المبدأ عنده هو الدفاع عن القاعدة النحوية- حينما تصطدم بقراءة من القراءات"[٧٢]. وقد سبق أن بينا أن هذا غلو وشطط من الباحث فالنحاة جميعا يوقرون كتاب الله ويحتجون بالقراءة القرآنية سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة ما لم تخالف قياسا معروفا حتى لو خالفت القياس كما صرح السيوطي[٧٣]. ومسألة طعن بعض النحاة في بعض القراءات مسألة وضحناها فيما سلف بأجلى بيان وسقنا ثمة رأي الدكتور شوقي ضيف الهادئ المتزن الذي ينأى عن العاطفة والاندفاع[٧٤].

ويسرف الباحث في الغلو والشطط والاندفاع حين يعلن أن أهدافه من بحثه هذا تتلخص في خدمة القرآن الكريم أولاً وقبل كل شيء ليصبح هو المصدر الأول في كل تقعيد وتقنين ... ومن بينها القوانين النحوية وقواعده المطردة انطلاقاً من المبدأ الراسخ وهو تحكيم القرآن في كل أمورنا الدينية والعلمية واتخاذه دستوراً خالداً قولاً وعملاً"[٧٥]. ومن أهداف الباحث خدمة النحو العربي ... حيث إنّه يعطيه قوة وشمولاً وحصانة ما بعدها حصانة، كما أنه يبينه بناء قويا سليما شامخاً معتمداً على أوثق نص في الوجود وهو القرآن الكريم"[٧٦].

ومن أهداف الباحث وضع خطة واضحة لتطبيق النحو القرآني.. وتعديل كل ما يحتاج إلى تعديل في القواعد النحوية لتساير النصوص القرآنية المحكمة(٧٧). ومن أهدافه خدمة الإسلام والمسلمين بوجه عام وتقديم صفحة مشرقة من صفحات تراثنا الخالد العريق والإسهام في إغناء الفكر الإنساني وخدمة البشرية جمعاء ... وذلك بتقديم لبنة نحوية خالية من الشوائب، ومعتمدة على أوثق نص في الوجود وهو القرآن الكريم"(٧٨). ومن العسير على الناظر العاقل أن يقبل هذا الخطاب؛ لأنه خطاب غير عقلي، خطاب اندفاعي عاطفي بعيد عن لغة البحث العلمي القائمة على النظر الحريص المتغلغل؛ لأن النحاة خدموا القرآن الكريم خدمة تفوق ما قدمه الباحث بكثير وكانوا يعملون بصمت مبتعدين عن لغة النوس والعُجب والتنفخ، وقد أقاموا نحوهم على القرآن الكريم وعلى كلام العرب؛ لأن غايتهم تقديم نحو عربي للسان العربي، وعلى رأس ما يحتج به القرآن الكريم، وهم خدموا الإسلام والمسلمين وقدموا حضارة مشرقة زاهية لا نزال نقتات من موائدها الشهية، وهم أسهموا في إغناء الفكر الإنساني وقدّموا نحواً خدم البشرية قرونا، وإذا كان ثمة نقص في استقرائهم فلا يعني أنهم يغضون من مكانة القرآن الكريم وإنما يعني أنهم بشر والكمال لله وحده. المتقدمون عملوا لله بصمت بلا ضجيج ولا دعاية ولا إعلان لا موجب له، وعجيب أن يصادر الباحث هذه الأهداف له ولبحثه وينفيها بطريق مباشر أو غير مباشر عن نحاة العرب والعربية. ويعلن الباحث عن دوافعه من بحثه وهو الدفاع عن القرآن الكريم في جميع الميادين(٧٩)، ويكرر غير مرة أنه يريد أن يكون القرآن الكريم المصدر الأول في وضع القواعد النحوية(٨٠)، ويزكي نفسه فيقول: "ومن هذا المنطلق تجدني دائماً مدفوعاً بدافع خفي قوي لا يعرف الهوادة حين تحوم حائمة حول القرآن الكريم وقراءاته الموثوق بها كلّ الثــقة"(٨١)، هكذا يقول المؤلف، ويقول الله تعالى: ﴿ **فلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**﴾ [٣٢: النجم].

وفي المدخل يعالج المؤلف قضايا متعددة ناقشناها من قبل تقوم على تصوير موقف النحاة من القراء على أنه معركة قاسية حامية الوطيس، وأن موقفه يقوم على الدفاع عن القرآن ضد الطاعنين فيه، وإن لزاماً على كل مسلم صادق غيور أن يرفض الطعن في القرآن الكريم، وأن أوثق نص في الوجود هو القرآن الكريم، وأن الطعن في القرآن الكريم ينافي المنهجية وأن ثمة علماء أجلاء كابن تيمية، والدماميني وأبي حيان، والقشيري وغيرهم دافعوا عن كتاب الله كما دافع المؤلف، وردوا الطعون الموجهة إلى بعض القراءات. وقد ناقشنا فيما(٨٢) سلف هذه الأقوال ولكن لا بأس من إعادة هذه الفكرة وهي لا يوافق مسلم فيه ذرة من إيمان على الطعن في القرآن الكريم، ووجه الخلل عند الباحث ليس في قوله إنه يدافع عن القرآن، وإنما الخلل في توهمه أن هناك فريقاً من النحاة هاجم القرآن ولم يخدمه ولم يخدم المسلمين حتى قيض الله النصر على يد الدكتور الأنصاري. وتكرار الباحث الحرص على القرآن، والدفاع عنه، وأن القرآن أوثق نص في الوجود، وأنه الأصل في إقامة القواعد النحوية، وأن الأصل أن يخضع النحو للقرآن لا العكس... إلخ(٨٣). وفي المدخل يتراجع الباحث عن اندفاعه فبعد أن طالب كل مسلم بالدفاع عن كتابه المقدس دفاع المستميت بحيث لا يتخاذل أو يتكاسل أمام الهجمات(٨٤) نراه يصف العلماء المتقدمين بأنهم أجلاء وفوق مستوى الشبهات وأن نيتهم حسنة، وأن مرد ما وقعوا فيه هو العصبية، ويرجو من العلماء أن يتلطفوا في نقده؛ لأنه حساس ومرهف ومرهق. وقد أشرنا إلى هذا فيما سلف(٨٥).

الفصل الأول: نشأة النظرية وتطورها

أعلن الباحث قبل هذا الفصل أن نظريته مبتكرة، وأن فكرة جديدة في وريقات خير من موسوعات(٨٦). وفي هذا الفصل يعلن أنه ليس أوّل من دعا إلى هذه

النظرية فقد سبقه إليها علماء أجلاء. وذكر من هؤلاء العلماء الفراء (ت ٢٠٧هـ) الذي خصه الباحث بقدر من الثناء كبير، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) الذي يقول "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن"[٨٧]. وأبا عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) الذي يقول: "وأئمة القراءة لا تعمل من القرآن في شيء على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها والمصير إليها"[٨٨]. وابن حزم (ت ٤٥٦هـ) الذي يعجب من منهج النحاة إذا وجدوا لامرئ القيس أو زهير أو جرير ... إلخ لفظاً أخذوا به ثم إذا وجدوا لله تعالى كلاماً لم يلتفتوا إليه[٨٩]، والقشيري (ت ٤٧٥هـ) الذي عقب على الزجّاج الذي عارض بعض القراءات ورد كلام الزجاج لأن القراءة سنة متبعة.

والحريري (ت ٥١٦هـ) الذي تعقب المبرد حين عارض قراءة محكمة وقال: "وهذا من جملة سقطاته وعظيم هفواته"[٩٠]، والفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) الذي يقول: "إذا جوّزنا اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى"[٩١]، وابن المنير (ت ٦٣٣هـ): "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"[٩٢].

وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) الذي يقول: "ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها، أو لم تثبت عنده ... فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة سُنة"[٩٣]، وأبا حيان (ت ٧٤٥هـ) "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا غيرهم مما خالفهم"[٩٤]، والدماميني (ت ٨٢٧هـ) الذي يقول: "لا يكون نقل القراء... أقل من نقل ناقلي العربية والأشعار والأقوال فكيف يطعن فيما نقله الثقات بأنه لم يجئ مثله"[٩٥].

وابن الجـزري (ت ٨٣٣هـ) الذي يقـول: "أنى يسعهم إنكار قراءة تواترت واستفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نُوَيسٌ لا اعتماد عليهم"[٩٦]. والسيوطي (ت ٩١١هـ) الذي يقول في "الاقتراح" "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"[٩٧]، ومحمد رشيد رضا في العصر الحديث الذي يقول: "والقرآن فوق النحو واللغة والمذاهب كلها فهو أصل الأصول، ما وافقه فهو مقبول، وما خالفه فهو مردود مرذول"[٩٨]. هؤلاء الأعلام الذين ساقهم الباحث هم الذين سبقوه في الدعوة إلى نظرية النحو القرآني. وهذا الاستنباط غير صحيح؛ لأن المتأمل في أقوالهم يجد أنهم ضروب فمنهم كأبي عمرو الداني، وابن الجزري، وابن تيمية من يريد بيان منهج القراء وكيفية التعامل بالقراءة القرآنية، ومنهم من يدافع عن بعض القراءات القرآنية التي طعن فيها بعض النحاة دون أن يفكر بهدم قواعد النحو أو تنحيتها أو إقامة بديل عنها؛ لأنه يعلم أن هذه القواعد قامت على القرآن وكلام العرب ومن هؤلاء أبو حيان، والدماميني، والسيوطي، والفخر الرازي. وأما مسألة الاحتجاج بالشعر المجهول القائل فقد سبق أن ناقشنا هذه المسألة وأن سيبويه كان يعرف جميع أصحاب الشعر الذي ساقه ولم ينسب شيئا مما ساقه فلما جاء الجرمي نسب قدراً كبيراً وعجز عن نسبة طائفة من الشعر[٩٩]، وأما الفراء فهو أول من طعن في القراءات أو بعضها[١٠٠]، وبعضهم ساق كلاماً عاما يؤمن به المسلمون جميعا كابن خالويه الذي يقول قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، وهذه حجة على الباحث لا له، وكذلك ما قاله الشيخ محمد رشيد رضا من أن القرآن فوق النحو والفقه والمذاهب كلها. نعم إن القرآن فوق كل شيء ولكن عند تقعيد قواعد العربية فلا بد من النظر إلى القرآن الكريم وإلى كلام العرب؛ لأن الغاية إقامة نحو عربي للسان العربي ولا يجوز الاقتصار على القرآن وحده؛ لأنه لا يشمل جميع الظواهر اللغوية، وحسبي أن أقول أن "يا" وحدها من بين أدوات

النداء وردت في القرآن فهل يصح القول إن أداة النداء الوحيدة هي (يا) بحجة ورودها فقط في القرآن، فهذه الأقوال التي حشدها الباحث وعنّى نفسه في حشدها لم تخدم مراده ولا تصلح أساسا لنظرية النحو القرآني التي يدعو إليها، وأن جميع العلماء الذين ساقهم يحترمون قواعد النحو التي أقامها النحاة، وإذا كان ثمة تعديل فلا بأس من هذا التعديل؛ لأن استقراء النحاة ناقص لا لأن النحاة أغفلوا القرآن وطعنوا فيه وجعلوه في منزلة هامشية ... إلخ ما صرّح به الباحث وهو مردود عقلا ونقلا. ثم يساور الباحث خوف من تصريحه بأن علماء أجلاء قد سبقوه إلى هذه النظرية نعم يخاف من أن تسلب منه الجدّة ويخطف منه الابتكار فنراه يقول: "غير أن الدعوة إلى هذه النظرية شيء... ومحاولة إخراجها إلى حيز الوجود شيء آخر وفرق كبير بين مجرد الدعوة والتفكير... وبين العمل والمعالجة والتنفيذ"[١٠١]. ونحن نريح الباحث ونقول لم يدع أحد من المتقدمين إلى نظريته، ولكنه لم يتفرد بها فقد سبقه الدكتور الجواري إلى تأليف كتاب سماه "نحو القرآن" وسبقه إلى بذور هذه النظرية الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان[١٠٢].

الفصل الثاني: لب النظرية ومقوماتها الأساسية

يعلن الباحث في هذا الفصل أن هناك نحواً قرآنياً ينقسم إلى قسمين "قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه كما وافقوا على نظائره من كلام العرب. وقسم لم يرتضوه، ولهذا تأولوه أو عارضوه معارضة صريحة أو خفية"[١٠٣]. ويرى الباحث أن لزاماً على النحاة أن يتقبلوا القسم الثاني ويعتمدوه؛ "لأن الإيمان المطلق بالقرآن الكريم يقتضينا أن نتقبل كل ما جاء فيه من الأساليب والاستعمالات... وأن نضع لها القواعد والقوانين وأن نصحح النحو على أساس القرآن لا العكس؛ لأن القرآن الكريم أصح مصدر في الوجود على الإطلاق"[١٠٤]، وأقول ردّا على الباحث لا أحد ينكر ما جاء في القرآن الكريم، ولا أحد ينكر أن القرآن الكريم أصح مصدر في الوجود على الإطلاق، ولكن الخلاف ليس هنا وإنما هو في قبول كل قراءة قرآنية عند تقعيد قواعد النحو؛ لأن القراءات بأنواعها المختلفة بحر زخّار متلاطم الأمواج فبعض القراءات تجري على لغة غير التي تجري عليها القراءة الأخرى، فإذا أخذنا بجميع القراءات فقدنا القواعد الموحدة للمسلمين جميعا. وعندي من الأمثلة التي تعضد وجهة نظري كمٌّ وفير وحسبي أن أسوق بعض الأمثلة. في القرآن الكريم ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾[١: الكوثر] وثمة قراءة أخرى "أنطيناك". وقد قرأ بذلك رسول الله ﷺ"[١٠٥]، فهل نعتمد أعطيناك أم أنطيناك لإقامة قواعد يلتقي عليها الناس، فإن كان الأمر على نحو ما يريد الباحث أقررنا كل شيء ولا مسوغ للقواعد، وإن أقررنا قراءة قصداً للتوحيد وإقامة قواعد كلية فلا بد من أهدار قراءة عند وضع القواعد الكلية ولا أقول إلغاء القراءة أو الطعن بها مراعاة للكثير الغالب. وهذا الموقف ليس طعناً في القرآن، ولا نأياً عن اعتماده وإنما تتطلبه مقتضيات لا بد من مراعاتها وهي إقامة قواعد يجمع عليها الناس، ويترك القليل للعلماء ينظرون إليه في بطون الكتب فالمسألة ليست كما صوّرها الباحث ليست طعنا في القرآن، ولا حربا يشنها النحاة على القرآن، ولو أن الباحث أعمل عقله، ونأى عن الاندفاع والحماسة، والعاطفة لوجد أن منهج النحاة صحيح وأن استبعادهم لبعض القراءات استبعاد قائم على مراعاة الكثير وليس انكاراً للقراءة، ولا طعناً بها.

وفي القرآن ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[١: الكوثر] وقرأ أبو جعفر المنصور "ألم نشرحَ" بالفتح[١٠٦]. ويقول أبو حيان في البحر المحيط "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بلن والنصب بلم عكس المعروف عند الناس"[١٠٧]، فلو أخذنا بالقراءة الأولى والثانية لغُمَّ علينا أمر لم، هل هي حرف جزم أم حرف نصب؟ وقرأ أبو عمرو بن

العلاء "إنّ هذين لساحران"(١٠٨)، وهي قراءة موافقة لقواعد النحاة، ومع ذلك فقد ردّها غير واحد لمخالفتها رسم المصحف(١٠٩)، فقراءة أبي عمرو جارية على سنن العربية ومع ذلك تحفظ بعض العلماء عليها لمخالفتها رسم المصحف. وهذا ينفي ما يكرره الباحث مراراً من أن النحاة "حينما تصدوا للنحو وضعوا القواعد النحوية في كفة .. ووضعوا القراءات القرآنية في كفة أخرى ثم نظروا في القراءات فما وافق منها القواعد النحوية وافقوا عليه واعتمدوه وما تعارض مع القواعد ... عارضوه أو تأولوه إن قبل التأويل"(١١٠). وهذا يدل على أن منهج النحاة قائم على الأفشى والأشيع والأثبت في الأثر، وأن القاعدة ترسم وفق ما يحتج به من القرآن الكريم وكلام العرب، ولا تقام القاعدة على القليل لذلك نرى الباحث مدهوشاً من موقف النحاة من قراءة أبي عمرو يقول: "وكان من المنتظر أن يتقبلوا قراءة أبي عمرو بقبول حسن .. لأنها تتفق مع قواعدهم في إعراب المثنى بالياء في حال النصب بخلاف قراءة الألف فإنها تخالف في ظاهرها ما وضعوه"(١١١). ومثال آخر يقول تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ**﴾[٩٠: يوسف]. وقرأ قنبل بياء في الوصل والوقف "يتقي"(١١٢)، فهل نأخذ بالقراءة الأولى التي تمثل الكثير الشائع أم نأخذ بالقراءة الثانية على لغة من يجري المعتل مجرى الصحيح من مثل(١١٣):

هجوت زبّــان ثم جئت معتــذراً
من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

وكذلك:

ألم يأتيــك والأنباءُ تنمـــــــي
بما لاقـــــت لبون بني زيــاد

وكذلك:

إذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملـــــق

فالمسألة ليست من اليسر والسهولة بمكان كما يظنـــها الباحث وإن إقــرار جميع القراءات القرآنيـــة سيفضي بنا إلى إشكال كبير.

إن النهج الذي نهجه النحاة صحيح، وهو إقامة القاعدة على الأفشى والأشيع من القرآن وكلام العرب، ويستبعد القليل حتى تستقيم القاعدة ويؤول هذا القليل إذا كان ثمة سبيل للتأويل ولا يعني هذا كله غضاً من شأن القرآن، ولا انتقاصاً من مكانته ولا طعناً فيه كما توهم الباحث الكريم. وأما إذا كانت القاعدة النحوية بحاجة إلى تعديل لأن ثمة نصوصاً من القرآن وكلام العرب فلا بأس من التعديل على أساس أن هذا التعديل يعضده الكلام الذي يحتج به من قرآن وكلام للعرب وليس على أساس نحو قرآني ومعركة طاحنة بين النحاة والقراء. وسنرى أن النماذج التطبيقية التي يسوقها الباحث ويزعم أنها تمثل النحو القرآني قد التفت إليها النحاة من قبل سواء أكانوا بصريين أم كوفيين. ونقول سواء أكانوا من هؤلاء أم من أولئك؛ لأن الباحث جعل النحاة فريقاً يقابله فريق القراء(١١٤). وفي هذا الفصل يعرض الباحث تكويناً لنظريته قائماً على العناصر الآتية:

١. الإطار العام أو ميدان البحث.
٢. المحور.
٣. العمود الفقري.
٤. المقومات الأساسية(١١٥).

يقول الباحث "أما الإطار العام لهذه النظرية فهو القرآن الكريم، وهو أوثق مصدر في الوجود، فينبغي أن يكون المصدر الأول للتقعيد، وأما المحور الذي تركز عليه هذه النظرية فهو الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية، وأما العمود الفقري فهو المواطن نفسها تلك المواطن التي تصطدم فيها القواعد النحوية بالنصوص القرآنية، فكل موضع اصطدمت فيه قاعدة نحوية بآية قرآنية، يعد فقرة من فقرات هذا العمود، وأما المقومات الأساسية فلها جانبان: جانب الاتفاق، وجانب الاختلاف، أما جانب الاتفاق بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية، فهو الغالب الكثير وهو القسم الأكبر

في هذه النظرية، ... وأما جانب الاختلاف بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية فهو موضع الثقل والتركيز في هذه النظرية، وله مظاهر متعددة تنحصر في الظواهر الآتية:

١. ظاهرة المعارضة الصريحة.
٢. ظاهرة المعارضة الخفية.
٣. ظاهرة التأويل(١١٦).

وواضح أن الباحث يقر بأن الاتفاق بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية يمثل الغالب الكثير والقسم الأكبر من نظريته، وهذا يعني أن النحاة أكبروا القرآن ونزلوه منزلته العالية بلا ضجيج وبلا تزيد وبلا صخب كالذي نراه عند الباحث. وأما جانب الاختلاف فليس مرده إلى موقف سلبي من النحاة تجاه القرآن وإنما هو راجع إلى استقرائهم وبنائهم قواعدهم على الكثير. وسنلحظ أن هذا الجانب من الخلاف والذي اختار الباحث رأياً يخالف الجمهور قال به نحاة آخرون مما يدل على أن النحاة مع القرآن وليسوا ضده. ولنأخذ بعض الأمثلة التي ساقها الباحث. يقول الباحث: "قال الله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ**﴾[١-٣: الانشقاق]، الإعراب الفطري الذي يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو أن تعرب (السماء) مبتدأ وخبره ما بعده (جملة انشقت) وكذلك الحال في الآية الأخرى، فالأرض مبتدأ وما بعده خبر له (جملة مدت) وبه قال بعض العلماء الأجلاء. غير أن جمهور النحويين رفضوا هذا الإعراب الفطري السليم(١١٧)، وإذا كان جمهور النحويين قد رفضوا هذا الإعراب الفطري السليم فإن هناك علماء أجلاء رأوا ما رأى الباحث من قبل، وقد ذكر أن هؤلاء العلماء هم الأخفش والفراء والكوفيون. والسؤال أليس هؤلاء نحاة؟ فكيف يقول الباحث في موضع من كتابه "ولكنني في هذا البحث لا أراني بحاجة -إلى هذه التفرقة- فالكل عندي سواء هم نحاة على كل حال .. وذلك أنني أنظر إليهم جميعا على أنه فريق واحد في مقابل فريق آخر... هم القراء المعتمدون وقراءاتهم المتواترة أو بعبارة أخرى أقول: إنّ البحث هنا قائم على شيئين اثنين هما: ١. النص القرآني بقراءاته المتواترة في جانب، ٢. والنحويون جميعا على اختلاف مذاهبهم في جانب آخر"(١١٨).

والذي أراه أن الباحث إذا فر من البصريين وقع في قبضة الكوفيين وهم جميعا نحاة اعتمدوا القرآن وكلام العرب، وليس ثمة شيء اسمه نحو قرآني، أو نظرية النحو القرآني إلا إذا أقام الباحث قواعد جديدة تباين كل ما أورده النحاة من قواعد، وشرط هذه القواعد أن تنتزع من القرآن الكريم وقراءاته. أما أن ينادي الباحث بنظرية للنحو القرآني وهي في مكوناتها اختيارات كوفية فضلاً عن اختيارات البصريين فهذه تسمى نظرية النحو العربي لا نظرية النحو القرآني. ومن الأمثلة التي ساقها الباحث أيضاً الاستثناء المفرغ بعد كلام تام موجب حيث بنى اختياره على قول لبعض النحاة أن الاستثناء المفرغ لا يقع بعد كلام موجب كذا ذكر ابن عقيل والأشموني وابن مالك من قبل(١١٩).

ويطير الباحث فرحاً؛ لأن ابن الحاجب أجاز الاستثناء المفرغ في الإيجاب وأن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: "قام بإحصاء الآيات التي ورد فيها الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب فوجدها ثماني عشرة آية"(١٢٠).

ويورد الباحث تلخيصا للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لهذه المسألة فيقول الشيخ "وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان: أحدهما أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً... وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم. والسر في ذلك أنك لو كنت تقول (ضربت إلا زيداً) لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً. وهذا مستحيل. والمذهب الثاني لابن الحاجب وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بشرطين: الأول: أن يكون ما بعد إلا فضلة، والثاني: أن تحصل فائدة وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز"(١٢١).

وواضح من ذلك كله أن الأمر مرده إلى اجتهادات وخلافات نحوية وآراء لعلماء أجلاء إن فر الباحث من قبضة هذا وقع في قبضة ذاك ولا علاقة لهذه الأبحاث بموقف معاد للقرآن، ولا بطعون موجهة إليه، ولا بمعركة بين النحاة والقراء، بل إن النحاة أنفسهم مختلفون فيما بينهم في توجيه الشواهد النحوية، سواء أكانت من القرآن أم من كلام العرب. وبهذا نستطيع أن نقول: إن نظرية النحو القرآني لا وجود لها إلا في ذهن الباحث، والبحث ثمرة من ثمار العاطفة وعدم التروي، والنأي عن الأناة والريث في معالجة المسائل والنظرية التي قدمها النحاة هي نظرية النحو العربي الذي يقوم على ما جاء في كتاب الله وما ورد في كلام العرب الذي يحتج به. ولسنا بأكثر حبا للقرآن من المتقدمين، ولسنا بأكثر حماسة له من القدماء. وإن كان ثمة قاعدة تحتاج إلى تعديل فلا بأس من التعديل بالاستناد إلى ما جاء في الكلام الذي يحتج به من قرآن ومن كلام العرب بشرط أن يكون التعديل قائما على شواهد وفيرة وإلا فلا تقام القاعدة على القليل ولا على النادر. ولا نُسمي هذا التعديل نحواً قرآنيا وإنما نسميه نحواً عربيا أقامه الأولون واستكمله التالون؛ لأن الاستقراء في أساسه كان ناقصاً[١٢٢].

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية

يقول الباحث: "تناولت الجانب التطبيقي لهذه النظرية بإسهاب تام وإحصاء واستقصاء دقيق قدر المستطاع ... وخصصت له بحثاً آخر وهو بعنوان: "الجانب التطبيقي للنحو القرآني" وحاولت أن انتهج فيه المنهج الصحيح، وهو تصحيح النحو بالقراءات لا العكس، كما يقول ابن المنير- ذلك أنني جردت القواعد النحوية من أولها إلى آخرها، وعرضتها على النصوص القرآنية .. فإذا اتفقت القاعدة النحوية مع النصوص القرآنية اعتمدتها، وأثبتها وضربت لها الأمثال، وإن اختلفت معها عدلتها وسجلتها، وضربت لها الأمثال من القرآن الكريم أيضاً متمثلاً في قراءته المحكمة الموثوق بها كل الثقة"[١٢٣]. لا يزال الباحث يكرر مقولاته، ولا يزال يبرز القضية على أنها قضية حرب بين النحاة والقراء، وأن النحاة استبعدوا القرآن الكريم وقراءاته، وذريعته في هذا كله طعن بعض النحاة في بعض القراءات القرآنية وأنا أقول بلا تردد أو تحفظ إنّ النحاة قد عظموا القرآن الكريم كل التعظيم، وعظموا القراءات القرآنية كذلك، والدليل على ذلك أن عدداً كبيراً من النحاة كابن مالك وأبي حيان، وابن هشام، والدماميني، وابن الطيب الفاسي قد أنكروا مواقف بعض النحاة كالفراء والمبرد، والزجاج، والمازني، والزمخشري، من بعض القراءات، ولكنهم لم يطالبوا بنحو قرآني، لأن قواعد النحو هي قواعد للسان العربي كله، وثمة ظواهر موجودة في كلام العرب غير موجودة في القرآن كأدوات النداء جميعاً باستثناء يا وغير ذلك. ثم إنّ الذي يتوهمه الباحث من صدام بين القرآن والقاعدة غير صحيح؛ لأن هذا الصدام إن تحقق فهو صدام أيضاً مع نظائر من الكلام العربي مشابهة لما جاء في القرآن الكريم ولذلك نرى أن النحاة مختلفون في آرائهم، والتعديل الذي يزعمه الباحث قال به نحاة آخرون، ولا داعي لتكرار ما أوردناه من قبل، ولا مسوغ لإثقال هذا البحث بما ساق الباحث من نماذج لقواعد النحاة وكيف خالفت النصوص القرآنية؛ لأنّ الباحث لم تتبلور في ذهنه فلسفة النحاة، إنهم لا يحاربون القراءات ولا كلام العرب، وإنما يقيمون القاعدة على الكثير الغالب، والقليل لا تقام عليه قاعدة لا لأنه لحن أو خطأ وإنما لأنه مخالف للقياس، ولا مسوغ للباحث أن يجعل ديدنه استغلال بعض الطعون الواردة عن بعض النحاة في بعض القراءات ليصل إلى نتائج خطرة وهي أن النحاة في جهة وأن القراء في جهة أخرى وأن المسألة إما الانتصار للقرآن أو الانتصار للنحاة. النحاة مسلمون مؤمنون كالباحث. وإذا كان ثمة صدام بين قواعدهم أو بعضها وبين ما ورد في القرآن أو في قراءاته فإن

الصدام واقع أيضاً بين بعض قواعدهم وبين ما ورد عن العرب أيضاً. فضلا عن أن الآراء التي يسوقها الباحث ويظن أنها تمثل النحو القرآني هي آراء لنحاة نراها مبثوثة في تضاعيف كتب النحو. فالباحث كما قلنا من قبل يفر من قبضة النحوي هذا إلى قبضة النحوي ذاك ثم يقول: جئت بنحو قرآني، قلت: يسوق الباحث نماذج من قواعد النحاة لا داعي لإثقال البحث بالتكرار الباعث على الملل. وحسبي أن أسوق من كلام الباحث ما يعضد ما أقول: يقول الباحث "كل ما سبق من الآيات البينات ... يجعلنا نطمئن كل الاطمئنان إلى تعديل القاعدة النحوية المألوفة ... كما عدلها من قبل الإمام التقي الورع الحصيف ابن مالك الجياني"(١٢٤). والسؤال هل ابن مالك بالدرجة الأولى يصنف من النحاة أم من القراء؟ وهل زعم ابن مالك أن تعديله نحو قرآني؟ أقول إن ابن مالك شعر أن استقراء النحاة ناقص في مسألة أو مسائل فأكمله ولم يدر بخلده قط أن النحاة أعداء لكتاب الله وقراءاته كما خطر للباحث. وإذا كانت المعركة معركة بين النحاة والقراء فكان ينبغي على الباحث ألا يحتج بكلام نحوي واحد أبداً ليقدم لنا فعلا نحواً قرآنياً يباين النحو العادي. وثمة سؤال ثانٍ هو لماذا وصف الباحث ابن مالك بالإمام التقي الورع، وهو كذلك، وأقول وصفه مع أن الوصف حقيقة، لإضفاء صفة القداسة على معركته الوهمية بين النحاة والقراء. والحق أن النحاة جميعاً مسلمون مؤمنون خدموا القرآن الكريم أعظم خدمة وأنفقوا بياض نهارهم وسواد ليلهم من أجل رفعة هذا الكتاب المقدس وليس الباحث وحده فقط وليس ابن مالك فقط. وتأخذ النماذج التي ساقها الباحث بمعالجته التي أشرنا إليها ما يقرب من سبعين صفحة من (ص٧٢-ص١٤٠). وأقول تعليقاً على هذا الفصل وعلى الكتاب كله إننا لا نقول إن القواعد مقدسة، وإنها لا تحتاج إلى تعديل، ولكن الذي نقوله إن هذا النحو هو نحو عربي قائم على ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب، والتعديل يبنى على ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب أيضاً. والبحث العلمي ينأى عن الخفة والاندفاع الذي لا موجب له، والعاطفة التي لا حد لها.

التعقيب العام

عقد الباحث هذا التعقيب العام عقب الفصل الثالث، وقد أعلن في هذا التعقيب أن التعديل الذي رآه يشمل القواعد النحوية والصرفية(١٢٥). ويرى الباحث أن البصريين كانوا أسبق من الكوفيين إلى معارضة القراءات، كما أنهم كانوا أكثر جرأة منهم على وصفها باللحن، والخطأ، والقبح، والرداءة... وما إلى ذلك من الأوصاف التي لا تليق بجلال القرآن الكريم متمثلاً في قراءاته السبعية المحكمة المتواترة ولعل الذي حداهم إلى ذلك تمسكهم بالقياس أكثر من السماع"(١٢٦).

ما ذكره الباحث من أن البصريين كانوا أسبق من الكوفيين إلى معارضة القراءات قول سبقه إليه آخرون كالشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، والدكتور مهدي المخزومي(١٢٧)، وكله غير صحيح. فقد صرح الدكتور شوقي ضيف في غير موضع من كتابه "المدارس النحوية" أن الكسائي والفراء هما اللذان فتحا باب الطعن في بعض القراءات وأن البصريين كالمبرد والمازني والزجاج قد اقتفوا آثارهما في ذلك(١٢٨).

وأما تمسك البصريين بالقياس، فله ما يسوغه؛ لأن أمامهم غاية حضارية تقضي بإقامة قواعد توحد المسلمين جميعا. وهذه الغاية تقضي بإهدار القليل والشاذ وعدم الالتفات إليه خلافاً للكوفيين الذين لو سمعوا بيتاً من الشعر لأقاموا عليه قاعدة كما يقول الأندلسي(١٢٩). وما أحسن ما قاله الأستاذ أحمد أمين في التفريق بين منهج البصريين والكوفيين يقول: "ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً، وأن طريقتهم أكثر تنظيماً، وأقوى سلطانا على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعا. فالبصريون يريدون

أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ويميت كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئا حتى الموضوع فكل عملهم أن يضعوا الشيء إلى لِفقه، فإذا كان الشيء الواحد جملة صور، وضعوا له جملة قواعد"(١٣٠). ويعود الباحث في التعقيب إلى ديدنه وهجيراه ويجعل كما يقولون من الحبّة قبّة فيعقد عنواناً فرعياً في صورة سؤال هو: هل يجوز السكوت على الطعن في القراءات السبعية؟ ويقول: "وأغرب من ذلك وأعجب أن تجد أناسا يعارضون فكرة الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحو والنحويين إشفاقاً على النحو النحاة ... هذا هو الواقع المرير مع الأسف الشديد .. تلك زفرات وحسرات ... صادرة من قلب مكلوم جريح"(١٣١). الغريب أن الباحث غير قادر على استيعاب فلسفة النحاة وغير قادر على أن يفهم أنه يقلب الحقائق. والذين يدافعون عن النحاة ليسوا بالضرورة أعداء للقرآن؛ لأن النحاة ليسوا أعداء للقرآن. مسألة عداوة النحاة للقرآن هي فكرة مركوزة في ذهن الباحث فقط ولا يحل له أن يتهم من يدافع عن النحاة في دينه أو إيمانه، فهذا خلل في فهم الدين وفي فهم النحو وفي تنزيل المسائل منازلها الحقة. ويتخذ الباحث غير مرة بل مرات ومرات من مسألة الطعن في بعض القراءات ورقة رابحة في يده وسلاحاً يشهره في وجه النحاة عامة. يقول: "فهل هذا يجوز؟ كلا وألف كلا ... إن هذا لا يجوز .. ولا يصح السكوت عليه إطلاقا... وبخاصة أن كل هذه الطعنات زائفة مزيفة لا تعتمد على سند علمي سليم"(١٣٢).

ونحن نقول مع الباحث لا يجوز ذلك. وقد رد هذه الطعون عدد كبير من العلماء الأجلاء كابن مالك، وأبي حيان، والدماميني، وابن هشام، وابن الطيب الفاسي وغيرهم ولكن من غير ضجيج ولا صخب ولا اتهام للنحاة ولا طعن في دينهم وغيرتهم على دين الله، نعم ردوا هذه الطعون بلا هوس ولا نوس، بل بكل ما يليق بالعالم من التزام بالهدوء والريث والأناة.

ويعرض الباحث في التعقيب عنواناً فرعياً يقول: المحافظة على الطابع العام للنحو المألوف. يقول الباحث: "لقد حافظنا على الطابع العام للنحو المألوف .. بالرغم من كل ما أدخلناه من تعديلات .. حافظنا عليه كما هو في جميع أبوابه، وفي إعرابه... فلم يكن من أهداف هذا البحث أن يتعرض بالحذف لأي باب من أبواب النحو مهما كان مستحقاً للحذف والتوزيع على الأبواب الأخرى مثال باب "الاشتغال... لأن من أهداف هذا البحث أن يحافظ على النحو المألوف كما هو في إطاره المعروف ... وكل الذي حدث هو تعديل يسير في صياغة القواعد أو بنائها من جديد بحيث تشمل أهم الوارد من الشواهد، وفي قمتها النصوص القرآنية المحكمة متمثلة في قراءتها المتعددة الموثوق تبها كل الثقة... ومثل هذا العمل لا يمس الإطار العام للنحو المألوف"(١٣٣).

إذا كان غرض الباحث الحفاظ على الطابع العام للنحو المألوف، وإذا كان غرضه تعديلاً يسيراً في صياغة القواعد وبنائها. فأين يقع كلامه هذا من كلام له في موضع آخر حيث يقول: "وبعد فقد دعونا من قبل في الدراسات القرآنية السابقة.. ومازلنا ندعو.. إلى اتخاذ القرآن الكريم مصدراً لكل تقعيد .. واعتماد النحو القرآني بدلا من النحو العادي"(١٣٤). ويقول في موضع آخر "والآن لعلك اقتنعت معي أيها القارئ المؤمن.. بأن النحو القرآني يختلف عن النحو المألوف في كثير من المواطن"(١٣٥). إذن النحو القرآني بديل من النحو العادي والخلاف بين النحو القرآني والنحو العادي كثير، وليس كما قال الباحث من قبل إنما هو تعديل يسير وحفاظ على الطابع العام. أليس هذا تناقضاً وخللاً في مواقف الباحث؟! إن الكتاب كلّه الذي قدمه الباحث ثمرة من ثمار النظر العاطفي، والحماسة التي لا تغني من الحق شيئا.

ويعقد الباحث في التعقيب عنواناً فرعياً في صورة سؤال هو: ما صلة هذا البحث بتيسير النحو؟ وما رأيك في الدعوات التي تدعو إلى التيسير؟

يرى الباحث أن الذين دعوا إلى تيسير النحو قد أسرفوا على أنفسهم وعلى النحو ... فكانت دعواتهم أقرب ما تكون إلى التعسير لا إلى التيسير(١٣٦).

ويقول في موضع آخر "والذي يعنيني من كل ذلك ... اعتراف عالم متخصص في النحو بأن باب الاجتهاد في النحو مفتوح .. وأن قواعد النحو فيها شيء من القصور أو التقصير .. وأن النحو صعب وفي حاجة إلى تيسير"(١٣٧).

ويدعو الباحث إلى الإصلاح المتعقل الذي "يتمثل في مبدأ التنقية والانتقاء. التنقية من الشوائب... والانتقاء من آراء المتقدمين، صياغة القواعد بأسلوب سهل عذب سلس.. التفرقة بين المتخصصين في النحو وغير المتخصصين... أن يكون القرآن الكريم هو المصدر الأول في وضع هذه القواعد .. تيسير البحث في كتب النحو... تيسير دراسة النحو في المرحلة الجامعية"(١٣٨).

وهكذا انتهى الباحث من نظرية للنحو القرآني إلى تيسير للنحو، وليس من نظريته في دعوته إلى التيسير سوى شيء واحد أن يكون القرآن هو المصدر الأول في هذه القواعد. والقدماء والمحدثون جعلوا القرآن المصدر الأول في قواعد النحو فلم يبق للباحث شيء، وبقية النقاط التي أثارها ذكرها الداعون إلى التيسير ويمكن أن أقول أن ثمة مكتبة خاصة بتيسير النحو أو تجديده أو إصلاحه.

الخاتمة:

وختم الباحث كتابه بخاتمة قال فيها "اصطلح علماء المناهج على أن تكون الخاتمة مكاناً مختاراً لتلخيص المعالم الكبرى التي انتهى إليها البحث وبيان الجديد فيه"(١٣٩).

وفي الخاتمة كرر ما قاله من قبل من أن النحو القرآني قسمان قسم ارتضاه النحويون وقسم لم يرتضوه؛ لأنه اصطدم بالقواعد النحوية فوقفوا منه ثلاثة مواقف تتمثل في الظواهر الآتية:

أ. ظاهرة المعارضة الصريحة.

ب. ظاهرة المعارضة الخفية.

ج. ظاهرة التأويل.

وقد مضى بيان كل ذلك بالتفصيل"(١٤٠). ثم يسوق جملة من القواعد التي سبق أن أوردها في فصل نماذج تطبيقية، قبل التعديل ويذكرها مرة أخرى بعد التعديل(١٤١). وبعد الخاتمة يعقد:

أ. فهرس الفهارس:

١. فهرس الموضوعات

٢. الفهرس الإجمالي.

ب. الفهرس التحليلي:

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣. فهرس الأمثال

٤. فهرس الأبيات الشعرية

٥. فهرس الأعلام

٦. فهرس المصادر والمراجع(١٤٢).

وفي نهاية كتابه يعقد ملحقاً للشواهد الشعرية، وقد بلغت هذه الشواهد ستمائة وتسعة شواهد أراد من وراء إثباتها التأكيد على دخول إذا الشرطية على الجملة الاسمية خلافاً لما يراه جمهور النحاة. يقول الباحث: "هذا هو الملحق الذي وعدت به القارئ الكريم ... وهو خاص بمئات الشواهد الشعرية التي دخلت فيها إذا الشرطية على الجملة الاسمية خلافاً لما يراه جمهور النحاة من اختصاصها بالجملة الفعلية .. وهو دليل قاطع على أن بعض القواعد النحوية تحتاج إلى تعديل أكيد إذ إنها بنيت على أساس واهٍ لا يستند إلى استقراء واع أو إحصاء دقيق .. وليس أدل على ذلك من هذه المئات من الشواهد الموثوق بها كل الثقة .. لأنها من عصور الاحتجاج المعترف بها من العلماء الأجلاء فضلاً عن الآيات القرآنية التي نيفت على العشرين كما سلف به البيان..

ومثل هذا العدد الضخم من الشواهد لا ينبغي إهداره أو الغض منه بأي حال من الأحوال"[١٤٣]. وأول ما تقع عليه العين من ملاحظ في هذا الملحق أن الباحث يتوسل بالشعر في تعديل القواعد النحوية بعد أن ملأ كتابه صراخاً ودعوة إلى النحو القرآني، ونظرية النحو القرآني، وبعد أن عاب على النحاة اتكاءهم على الشعر في إقامة القواعد الكلية للسان العربي، وبعد أن ساق كلام الفخر الرازي الذي يعيب على النحاة احتجاجهم بالشعر المجهول القائل وردهم القراءة القرآنية، فضلاً عن أن التعديل الذي يبغيه الباحث من وراء إيراد هذه الشواهد الشعرية قد قال به نحاة من قبل. ولو افترضنا أن لم يقل به أحد من النحاة فهو تعديل يسوغ وجوده استقراء النحاة الناقص وليس عداوة أضمروها للقرآن الكريم وقراءاته.

ثم يعقد الباحث في نهاية كابه تعقيباً سماه "تعقيب مهم" وهو ليس بالمهم لأن تكرار لما أورده في صدر الملحق. يقول الباحث: "لعلك اقتنعت معي -أيها القارئ الكريم- بأن "إذا الشرطية" تدخل على الجملة الاسمية كثيرا وكثيراً... وليست مختصة بالجملة الفعلية كما ظن معظم النحويين ... إلخ. ويقع التعقيب المهم هذا في صفحة وبعض صفحة.

وبعد: فهذا هو كتاب "نظرية النحو القرآني" للدكتور أحمد مكي الأنصاري، وهو نتاج للعاطفة الملتهبة، والاندفاع الحماسي الذي لا حد له، والتكرار للفكرة الواحدة، والنأي عن الريث والهدوء والأناة، والبعد عن العمق والنظر المتغلغل. وليس ثمة نظرية للنحو القرآني، وإنما هناك نظرية للنحو العربي.

الهوامش:

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو: تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، ص٤٨.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، ص٤٨.

(٣) انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، دراسة في المنهج والتحقيق، للدكتورة ملك محمد حسن إسماعيل، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣.

(٤) أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، ج٤، ص٧٤.

(٥) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ص٢٤٥.

(٦) شرح الاقتراح، ص١٩١.

(٧) شرح الاقتراح، ص١٩١.

(٨) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م، ص٢٢٣.

(٩) أبي حيان الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، دراسة في المنهج والتحقيق، ص٨٨، د. ملك محمد حسن إسماعيل.

(١٠) المدارس النحوية، ص٢٢٣.

(١١) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، توزيع دار المعارف، مصر، ١٩٧١م، ص١٠-١١.

(١٢) انظر: الاقتراح، ص٤٩، وشرح الاقتراح، ص١٨٦، ١٩٠، ١٩١، وشرح قطر الندى، ص٢٤٥.

(١٣) المدارس النحوية، ص٢٢٣.

(١٤) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م، ص١٩٤-١٩٦.

(١٥) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، دراسة في المنهج والتحقيق، ص٨٨.

(١٦) انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، دراسة في المنهج والتحقيق، ص٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٥.

(١٧) من أسرار اللغة، ص٣٢٦.

(١٨) انظر: من أسرار اللغة، ص٣٢٦.

(١٩) من أسرار اللغة، ص٣٢٦.

(٢٠) أبي الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيس البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص٤٦٨-٤٦٩.

(٢١) أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ص٥٦٣.

(٢٢) وانظر: القراءة عن مجاهد في الإنصاف، ص٥٦٣.
(٢٣) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العاشرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، حاشية ص١٥٤.
(٢٤) الإنصاف، ص٥٦٠، ٥٦٥، وشرح شذور الذهب، ص١٥٣.
(٢٥) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م، ص٧٨.
(٢٦) نحو القرآن: تأليف أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ص٦، وانظر: ص٧.
(٢٧) نحو القرآن، ص٧.
(٢٨) نحو القرآن، ص٨-٩.
(٢٩) نحو القرآن، ص٧-٨.
(٣٠) نحو القرآن، ص٩.
(٣١) نحو القرآن، ص٩.
(٣٢) نحو القرآن، ص٨.
(٣٣) نحو القرآن، ص٧-٨، وانظر ما سلف، ص ٧.
(٣٤) نحو القرآن، ص٨-٩، وانظر ما سلف، ص ٧.
(٣٥) انظر: أسطورة الأبيات الخمسين للدكتور رمضان عبد التواب، ضمن كتاب بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
(٣٦) شرح الاقتراح (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح): تأليف ابن الطيب الفاسي، دراسة وتحقيق برهان محمد عبد القادر حسن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ص٣٢٦.
(٣٧) البحث اللغوي عند العرب، ص٢٦.
(٣٨) انظر: نحو القرآن ص٧، ٨، ٩، وانظر ما سلف ص٧.
(٣٩) نحو القرآن، ص١١.
(٤٠) نحو القرآن، ص٧٧، ٧٨.
(٤١) انظر: رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة: تأليف العبادي، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣م، ص٤٠.
(٤٢) انظر: رسالة في اسم الفاعل، ص٤٠.
(٤٣) بعض شاهد لجرير، انظر رسالة في اسم الفاعل، ص٤٠.
(٤٤) انظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، دار الفرقان، ١٩٨٣م، تحقيق د. محمد حسن عواد.
(٤٥) نظرية النحو القرآني: تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ص٧.
(٤٦) نظرية النحو القرآني، ص٣٢.
(٤٧) نظرية النحو القرآني، ص٢٢.
(٤٨) انظر: البحر المحيط، ج٤، ص٧٤، والاقتراح، ص٤٩، وشرح الاقتراح، ص١٨٦، ١٩٠، ١٩١، وشرح قطر الندى، ص٢٤٥.
(٤٩) نظرية النحو القرآني، ص٣٨.
(٥٠) نظرية النحو القرآني، ص٢٣.
(٥١) نظرية النحو القرآني، ص٢٣.
(٥٢) نظرية النحو القرآني، ص٢٤.
(٥٣) المدارس النحوية، ص٢٣.
(٥٤) البحث اللغوي عند العرب، ص١٧.
(٥٥) النكت الحسان، دراسة في المنهج والتحقيق، ص٨٨.
(٥٦) نظرية النحو القرآني، ص١٤.
(٥٧) نظرية النحو القرآني، ص١٨.
(٥٨) نظرية النحو القرآني، ص٢٥.
(٥٩) نظرية النحو القرآني، ص٢٣.
(٦٠) المدارس النحوية، ص١٥٧-١٥٨، وانظر أيضاً ص ٢١٥-٢١٩.
(٦١) نظرية النحو القرآني، ص٢٨.
(٦٢) نظرية النحو القرآني، ص٢٧.
(٦٣) نظرية النحو القرآني، ص٢٧-٢٨، وانظر: تكـــراراً لهذا الكلام أسفل ص ٢٨.
(٦٤) نظرية النحو القرآني، ص٣١.
(٦٥) نظرية النحو القرآني، ص٣١.
(٦٦) نظرية النحو القرآني، ص٣٧.
(٦٧) نظرية النحو القرآني، ص١٩، وانظر ص٣٧ وما بعدها.
(٦٨) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٣.

(٦٩) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٤، ١٥، ١٦، ١٧.
(٧٠) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٥.
(٧١) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٤.
(٧٢) نظرية النحو القرآني، ص١٨.
(٧٣) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٤٨.
(٧٤) انظر ما سلف، ص١٦.
(٧٥) نظرية النحو القرآني، ص١٦، وانظر ص٥٤، ٦٧.
(٧٦) نظرية النحو القرآني، ص١٦، وانظر ص ٥٤، ٦٧.
(٧٧) نظرية النحو القرآني، ص١٦، وانظر ص ٥٤، ٦٧.
(٧٨) نظرية النحو القرآني، ص١٧.
(٧٩) نظرية النحو القرآني، ص١٥.
(٨٠) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٥.
(٨١) نظرية النحو القرآني، ص١٥.
(٨٢) انظر ما سلف ص١٨، وما قبل، وما بعد.
(٨٣) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٤-١٧، ٢٤.
(٨٤) انظر: نظرية النحو القرآني، ص٢٥.
(٨٥) انظر: نظرية النحو القرآني، ص٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١، وانظر ما سلف ص١٧ وما بعدها.
(٨٦) انظر: نظرية النحو القرآني، ص٧، ٣٢.
(٨٧) نظرية النحو القرآني، ص٤١.
(٨٨) نظرية النحو القرآني، ص٤٢.
(٨٩) نظرية النحو القرآني، ص٤٢.
(٩٠) نظرية النحو القرآني، ص٤٣.
(٩١) نظرية النحو القرآني، ص٤٣.
(٩٢) نظرية النحو القرآني، ص٤٣.
(٩٣) نظرية النحو القرآني، ص٤٣.
(٩٤) نظرية النحو القرآني، ص٤٣.
(٩٥) نظرية النحو القرآني، ص٤٤.
(٩٦) نظرية النحو القرآني، ص٤٤.
(٩٧) نظرية النحو القرآني، ص٤٤.
(٩٨) نظرية النحو القرآني، ص٤٤.
(٩٩) انظر ما سلف، ص٩.
(١٠٠) انظر المدارس النحوية، ص ١٥٧-١٥٨، ٢١٥-٢١٩، وانظر ما سلف ص١٦، والفراء أقام قواعده على ما جاء في كتاب الله وكلام العرب ولم يدع إلى نظرية النحو القرآني.
(١٠١) نظرية النحو القرآني، ص٣٨.
(١٠٢) انظر ما سلف، ص١٦.
(١٠٣) نظرية النحو القرآني، ص٤٩.
(١٠٤) نظرية النحو القرآني، ص٥٠.
(١٠٥) أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، صورة عن طبعة دار الكتب المصرية، منشورات دار الحكمة، حلبوني – دمشق، ص٢٠٩.
(١٠٦) ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ج٢، ص٣٦٦.
(١٠٧) المحتسب، حاشية ٤، ص٣٦٦.
(١٠٨) سورة طه، آية ٦٣، وانظر: شرح شذور الذهب، ص٤٦، وابن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، بلا تاريخ، ج٣، ص١٢٩. أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج٢، ص١٨٣.
(١٠٩) نظرية النحو القرآني، ص٥٥.
(١١٠) نظرية النحو القرآني، ص٥١.
(١١١) نظرية النحو القرآني، ص٥٥.
(١١٢) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج٢، ص١٨.
(١١٣) انظر: محمود شكري الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، مكتبة دار البيان، بغداد، دار صعب، بيروت، ص١٧٤.
(١١٤) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٤.
(١١٥) نظرية النحو القرآني، ص٥٠.
(١١٦) نظرية النحو القرآني، ص٥٠-٥١.
(١١٧) نظرية النحو القرآني، ص٥٩.
(١١٨) نظرية النحو القرآني، ص١٤-١٥.
(١١٩) نظرية النحو القرآني، ص٩٦، ٩٧.
(١٢٠) نظرية النحو القرآني، ص٩٧.
(١٢١) نظرية النحو القرآني، ص٩٧.
(١٢٢) وبذلك يبطل قول المؤلف ص٦٧: "فقد دعونا..

إلى اتخاذ القرآن الكريم مصدراً لكل تقعيد واعتماد النحو القرآني بدلاً من النحو العادي".

(١٢٣) نظرية النحو القرآني، ص٧٢.

(١٢٤) نظرية النحو القرآني، ص٧٧.

(١٢٥) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٤٣.

(١٢٦) نظرية النحو القرآني، ص١٤٣.

(١٢٧) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة السعادة، مصر، ج١، ص١٩، ومدرسة الكوفة، ص٣٤١.

(١٢٨) انظر المدارس النحوية، ص١٥٧-١٥٨، ٢١٩-٢٢٣.

(١٢٩) انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة المصرية، ج٢، ص٢٩٥.

(١٣٠) ضحى الإسلام، ج٢، ص٢٩٦.

(١٣١) نظرية النحو القرآني، ص١٤٤.

(١٣٢) نظرية النحو القرآني، ص١٤٥.

(١٣٣) نظرية النحو القرآني، ص١٤٦، ١٤٧.

(١٣٤) نظرية النحو القرآني، ص٦٧.

(١٣٥) نظرية النحو القرآني، ص٩٣.

(١٣٦) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٤٨.

(١٣٧) نظرية النحو القرآني، ص١٤٩.

(١٣٨) نظرية النحو القرآني، ١٤٨-١٥٣.

(١٣٩) نظرية النحو القرآني، ص١٥٧.

(١٤٠) نظرية النحو القرآني، ص١٥٧.

(١٤١) انظر: نظرية النحو القرآني، ص١٥٨-١٧٣.

(١٤٢) نظرية النحو القرآني، ص١٧٥-٢٠١.

(١٤٣) نظرية النحو القرآني، ص٢٠٥، وانظر الملحق، ص٢٠٥-٢٩٤.